العنوان:	التعليم الفلسطيني العام في الضفة الغربية وقطاع غزة من الانتداب البريطاني الى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، 1920 - 1998م
المؤلف الرئيسي:	دعوس، خالد أحمد
مؤلفين آخرين:	موسى، فيصل محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2005
موقع:	الخرطوم
الصفحات:	1 - 320
رقم MD:	584812
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة النيلين
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التعليم الاساسي، تاريخ التعليم، فلسطين، الانتداب البريطاني، السلطة الوطنية الفلسطينية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/584812

الفصل الرابع

التعليم الفلسطيني العام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

١٩٩٤ – ١٩٩٨م

محتويات الفصل:

أولاً: التعليم الفلسطيني بعد عام ١٩٩٤م
ثانياً: هيكلية التعليم في فلسطين
ثالثاً: الصعوبات والتحديات التي واجهتها الوزارة
رابعاً: الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية
خامساً: مرحلة التقدم نحو الأهداف (١٩٩٤–١٩٩٨م)
سادساً: تحليل لأوضاع التعليم الفلسطيني العام في الفترة ١٩٩٤–١٩٩٨م
سابعاً: المناهج في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية
ثامناً: مبادئ السياسة التربوية للمناهج الفلسطينية

التعليم الفلسطيني العام في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية
١٩٩٤ – ١٩٩٨م

كانـت القضية الفلسطينية ولا زالت محور الصراع في الشرق الأوسط، وسبباً هاماً من أسباب التوتر في المنطقة، وما زالت حتى اليوم والله أعلم إلى متى ستبقى كذلك، كما كانت القضية الفلسطينية قضـية شـعب مكافح ومناضل في سبيل استرداد حقه الشرعي في التخلص من الاحتلال الإسرائيلي وبناء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وذلك بناء لقرارات الأمم المتحدة والالتزام بها.[١]

فقد عانى الشعب الفلسطيني من قسوة الاحتلال اشد المعاناة، ولقي ما لم يلقه أي شعب على وجه البسـيطة، مـن ظلـم واضطهاد وتنكيل وإرهاب، هذا الشعب الذي تنكر العالم بأسره المدعي للحرية والحضـارة والديمقراطـية، تنكر لحق الشعب الفلسطيني في العيش الكريم على أرض أجداده وآبائه، فمـن هـنا قـرر الشـعب الفلسـطيني أن ينتزع اعتراف العالم لحقوقه الشرعية، وان يعيش التحدي والتصـدي للاحتلال بكل أنواعه وصوره وكان آخر ما تمثل ذلك في الانتفاضة المباركة عام ١٩٨٧ وانتفاضـة الأقصـى عام ٢٠٠١[٢]، حيث أصبحت الانتفاضة الفلسطينية جزءً هاماً وحيوياً من حياة السكان على المستوى المحلي، ومعترفاً بها على المستويين العربي والعالمي.

فقد أكدت كافة الشواهد والدراسات أن الغالبية العظمى من شرائح الشعب الفلسطيني التي حملت العـبء النضـالي علـى كاهلهـا، هي فئة الأطفال والشباب وخاصة طلبة المدارس[٣]، حيث امتدت ممارسـة العـنف والإرهـاب الإسرائيلي لتصل إلى اقتحام المدارس وإغلاقها وتعريض حياة الطلبة والمعلمين للخطر والموت.[٤]

فقـد وصـل الأمـر بسلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى إغلاق كافة المدارس في الضفة الغربية والـبالغ عددهـا (١١٩٤) مدرسـة لعـدة شهور، بهدف الضغط على الشعب الفلسطيني للعدول عن مقاومتهم لجنود الاحتلال ومستوطنيه، دون أخذ أية اعتبارات إنسانية لأبسط حقوق الإنسان التي نصت

---

١ – غسـان الحلـو وعبد عساف: أثر الانتفاضة على الحالة النفسية لطلبة الصف الثالث الثانوي وانعكاساتها على الوضع الدراسي العام في الضفة الغربية. مجلة القياس والتقويم النفسي والتربوي، العدد ٥، ١٩٩٥م، ص ص ٥٣–٧١.

٢ – تيسير جبارة: الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية من النواحي السياسة والإعلامية. د.ن ، نابلس، ١٩٨٩م، ص٣٧.

٣ – مجلة البيادر السياسي، العدد ٣٣٥، ص٤٦، مجلة اسبوعية، القدس، دار الطباعة الحديثة.

٤ – بيانات القيادة الوطنية الموحدة، رقم: ١٣، ١٤ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٤

علـيها الأعــراف والمواثــيق الدولــية، وهو حرمان أكثر من (٣٠٠) ألف طالب فلسطيني من حقهم بالدراسة.[1]

لذلــك تعتــبر مــنطقة الشرق الأوسط من أكثر بقاع الأرض تعقيداً من النواحي السياسية نتيجة للخلافــات والصــراعات السياســة التــي تعم دوله ومناطقه، ففي خضم هذا الصراع الذي استطاعت الجهــود الدولــية أن تتوصل بعد ثلاثة وأربعون عاماً من التوصل لتقريب وجهات النظر بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، وأدت بنهاية المطاف إلى جمع الطرفين في مؤتمر اصطلح عليه مؤتمر صلح وســلام والــذي تــم تسميته بمؤتمر مدريد الذي تم عقده في تشرين الأول من العام ١٩٩١م، واتفاقية إعــلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والتي عرفت باتفاقية أوسلو المنعقدة بين الطرفين في أوسلو بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣م.[2]

فمــن هــنا بدأت تتشكل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي: السلطة التشريعية والسلطة التنفــيذية والســلطة القضــائية والتــي جاءت كنتاج لعملية السلام هذه، والتي تمخض عنها تلقائياً نقل الصــلاحيات المدنية من السلطة الإسرائيلية إلى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، في مجال التربية والتعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والسياحية والضرائب وغيرها من الأمور.[3]

وبــناءً علــى هذه الاتفاقيات ونقل السلطات للسلطة الوطنية، جاء تشكيل الوزارات المتخصصة لتسلم الصلاحيات والسلطات المنقولة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن هنا تم تشكيل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي تأسست في شهر آب من العام ١٩٩٤م[4] بعد توقيع اتفاقية غزة – أريحا أولاً، وبعد انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من المدن الفلسطينية الرئيسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفــي العــام ١٩٩٦م تــم نقــل صلاحيات التعليم لوزارة فلسطينية جديدة وهي وزارة التعليم العالي، وسميت الوزارة الأم وزارة التربية والتعليم[5]، وأنيط بها مسؤولية التعليم الفلسطيني، التي بدأت تواجه

---

[1] – تيسير جبارة: مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

[2] – وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**. ورقة عمل مقدمة لاجتماع خبراء البلدان العربية في الإدارة التربوية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) في الإمارات العربية المتحدة ما بين ٢٨/٥ – ٢/٦/٢٠٠٠م، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، ص١.

[3] – نداء أبو عواد: مرجع سبق ذكره ، ص٥.

[4] – وزارة التربــية والتعلــيم العالــي: **الــتقرير النهائي، تشخيص واقع البنية التحتية للمرافق الصحية والمشارب والمقاصف في المدارس الحكومية**، ٢٠٠٣م ، ص١.

[5] – وزارة التربــية والتعليم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم – التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤–١٩٩٨م**، الإدارة العامة للعلاقات الدولية والعامة، ١٩٩٩م، ص١.

الــتحدي الهــائل المتمــثل في إعادة بناء نظم التعليم لمختلف أنواعه النظامي وغير النظامي[1]، حيث وضــعت خطة طوارئ للسنة الأولى تهدف لوقف الانهيار في العملية التعليمية تستند على عدم إجراء أي تغيــير فـــي البــنى والهياكل الإدارية أو على النظام التعليمي بداية، وذلك لإعطاء الفرصة لدراسة الواقــع الــتربوي دراسة مستفيضة، والانطلاق نحو التخطيط الشامل للتعليم، ومن هذا المنطلق عملت الــوزارة علـــى تطوير رؤى مستقبلية تتجاوز الماضي وترتقي إلى مستوى التحديات الوطنية، وتأخذ بعين الاعتبار أهمية إعادة تأهيل مكونات النظام التربوي وعناصره المختلفة.[2]

فمــنذ الــيوم الأول بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالعمل، منطلقة من كون التعليم قيمة علــيا للمجــتمع والشــعب الفلسطيني، مدركة مجموعة التحديات التي تواجه التعليم الفلسطيني، والتي تــبلورت خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧، التي أحكمت قبضتها على القطاع التعليمي عــن طريق السيطرة على العملية التعليمية، وعملت بشتى الطرق على إفراغها من محتواها التعليمي، حيــث اســتهدفت العملــية التعليمــية بكافة عناصرها التي شملت المنهاج والمدرسة والمعلم والطالب الفلسطيني.[3]

أولاً: التعليم الفلسطيني بعد عام ١٩٩٤م:

تحــت وطأة التحديات السابقة الذكر، تسلمت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مسؤولية التعليم، فكانت الخطوة الأولى أمام متخذي القرار في الوزارة وضع خطة طوارئ لوقف التدهور المتسارع في العملــية التعليمية الفلسطينية، حيث اقتضت الخطة عدم إدخال أية تغييرات في الجهاز الإداري أو نظام التعلــيم بهــدف إعطاء الوقت الكافي لدراسة واقع التعليم ووضع الخطط المناسبة للإصلاح، فمع تسلم الســلطة الوطنــية الفلسطينية لقطاع التعليم الفلسطيني عام ١٩٩٤م، كانت الخطوة الأولى رفع مستوى التنسيق بين جناحي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة[4]، وتوحيد التعليم الأساسي حتى الصف العاشر وتوحــيد نظــام امتحان الثانوية العامة، حيث عقد لأول مرة عام ١٩٩٥ امتحان الثانوية العامة في آن

---

[1] – جاكلين صفير :آراء وتوجهات وتطلعات نحو دعم مدارس القدس الشرقية، جامعة بيت لحم. د.م ، د.ن ، ٢٠٠٢ م، ص٣.

[2] – وزارة التربية والتعليم: الخطة الخمسية التطويرية التربوية الأولى ٢٠٠١-٢٠٠٥م موجز توضيحي، ص١.

[3] – وزارة التربية والتعليم: نافذة على التعليم في فلسطين، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي. أيلول ٢٠٠٠م، ص٣.

[4] – مــنظمة الــتحرير الفلســطينية-السلطة الوطنية الفلسطينية : التعليم العام في فلسطين – تقدير إحصائي للفجوة التعليمية الواقع والاحتياجات. إعداد احمد الرفاعي، مركز التخطيط، سلسلة دراسات – تقارير، ١٩٩٦م، ص٣.

واحـــد في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنذ ذلك الوقت حازت شهادة الثانوية العامة الفلسطينية على مصداقية من قبل جميع الدول العربية ومعظم دول العالم.(١)

ثانياً: هيكلية التعليم الفلسطيني:

يعتـــبر قطاع التعليم من اكبر القطاعات الخدماتية التي تتبناها وتديرها مؤسسات السلطة الوطنية الفلســـطينية والتـــي تتمثل في وزارة التربية والتعليم، حيث بلغ عدد الأطفال الذين يجلسون على مقاعد الدراســـة بمـــا فـــيهم ريـــاض الأطفـــال ومدارس القدس الرسمية التي تشرف عليها وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية الإسرائيلية حوالي (٨٦٢,٤٠٠) ألف طفل بنسبة (٢٩,٨%)(٢) من مجموع السكان حسب التعداد السكاني الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية عام ١٩٩٧/١٩٩٨م.(٣)

كمـــا أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تتحمل مسؤولية الإدارة والتمويل للمدارس الحكومية، وتشرف كذلك على المدارس التي تديرها مؤسسات القطاع الخاص، وكما ذكرنا في الفصل الثاني من هـــذه الدراســـة هناك وكالة الغوث الدولية **(الأونروا)** التي تشرف على المدارس التابعة لها خاصة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ نسبتها (١٥,٧%) (٤) من مجموع المـــدارس الفلسطينية، في حين تشرف الحكومة على (٧٢,٧%) (٥) من مجموع المدارس، أما القطاع الخـــاص فيشـــرف على ما نسبته (١١,٦%) (٦) من مجموع المدارس، أما فيما يتعلق برياض الأطفال فإن القطاع الخاص يشرف على جميع رياض الأطفال في فلسطين، وهذا يعني أن الحكومة أو وزارة التربية والتعليم لا تشرف على رياض الأطفال بل القطاع الخاص.(٧)

---

١ - وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤.

٢ - وزارة التربـــية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

٣ - الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – ١٩٩٧م: الخصائص التعليمية في الأراضي الفلسطينية**، ٢٠٠٠م ، ص٢٩.

٤ - وزارة التربية والتعليم: الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص١.

٥ - المرجع نفسه، ص١.

٦ - وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجـــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧.

٧ - وزارة التربية والتعليم العالي: **التعليم للجميع – الجزء الأول – الواقع والتحديات. ٢٠٠٤م**، ص٣٨.

أما فيما يتعلق بالنظام التعليمي في فلسطين والذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فإنه يتكون من مرحلتين هما: مرحلة التعليم ما قبل المدرسي، ومرحلة التعليم المدرسي[1]، وفيما يتعلق بمرحلة التعليم قبل المدرسي وهي (رياض الأطفال) فان هذا النوع من التعليم في فلسطين يستمر لمدة سنتين، ويلبي احتياجات أطفال فلسطين ممن هم في الفئة العمرية (٤-٥) سنوات[2]، حيث تقوم مؤسسات أهلية ومحلية ودولية بتقديم الخدمات لهذا النوع من التعليم الفلسطيني، حيث أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تشرف إشرافاً غير مباشر على هذا التعليم وذلك عن طريق منح التراخيص اللازمة لرياض الأطفال، وفق مواصفات محددة تشترط توافرها فيها، من أجل الحصول على ترخيص يسمح لها بمزاولة تعليم رياض الأطفال، هذا بالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها والمتعلقة بنوعية الكوادر البشرية التي ستتولى مهمة التعليم، ونوعية المناهج والبرامج المقررة والتي تعتمدها مؤسسات رياض الأطفال.[3]

أما فيما يتعلق بمرحلة التعليم الأساسي، فان مدة التعليم فيها اثنا عشرة عاماً دراسياً حيث أنها تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي بالصف الثاني الثانوي أو الثاني عشر، ويكون سن القبول للطلبة في الصف الأول الأساسي الذي يسمح لهم بدخول هذا الصف من مواليد ١/١ وحتى ١٢/٣١ [4].

ويقسم التعليم الفلسطيني العام إلى قسمين هما:

١. **مرحلة التعليم الأساسي أو الإلزامي**: حيث أنها تشتمل على الصفوف من الصف الأول وحتى الصف العاشر الأساسي، وتقسم هذه المرحلة إلى قسمين:

أ. **المرحلة الأساسية الدنيا (التهيئة)**: وتشتمل على الصفوف الأساسية (١-٤).[5]

ب. **والمرحلة الأساسية العليا (التمكين)**: وتشتمل على الصفوف (٥-١٠).[6]

---

١ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة العامة للمناهج التربوية، خطة المنهاج الفلسطيني الأول**، ١٩٩٨م، ص١٣.

٢ - وزارة التربية والتعليم : **تقرير التعليم للجميع - تقييم العام ٢٠٠٠م**، ص٣٦.

٣ - وزارة التربية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧.

٤ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٢.

٥ - وزارة التربية والتعليم العالي : **التعليم للجميع - الجزء الأول - الواقع والتحديات**. ٢٠٠٤م، ص٣٨.

٦ - وزارة التربية والتعليم العالي: **التعليم الفلسطيني - الواقع والتطلعات**: (ورقة عمل مقدمة إلى ندوة - دعم وتطوير التعليم الفلسطيني والعملية التربوية لأبناء فلسطين ١-٢ حزيران ١٩٩٦م جامعة الدول العربية، القاهرة، إعداد الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي، ١٩٩٦م، ص٤.

أمـــا بالنســـبة إلى أعمار الطلبة الملتحقين بهذه المراحل الدراسية، فان أعمار الطلبة في المرحلة الأساســية الدنيا تكون مل بين خمس سنوات وثمانية اشهر وحتى عشر سنوات، أما أعمار الطلبة في المرحلة الأساسية العليا فتكون أعمارهم ما بين أحد عشرة عاماً وحتى خمسة عشر عاماً.[1]

٢. **مـــرحلة التعلـــيم الثانوي (الانطلاق)**: حيث أن هذه المرحلة تتكون من التعليم الأكاديمي، وتشتمل على الصفوف (١١-١٢)، وتتراوح أعمار الطلبة في هذه المرحلة ما بين (١٦-١٧) عاماً.[2]

وفـــي مـــرحلة التعلـــيم الأكاديمي يجتاز الطلبة الصف الحادي عشر المواد الدراسية العلمية أو الأدبـــية وفقـــا لقدراته الذاتية، ويكمل الطالب دراسته تبعاً لاختياره العلمي أو الأدبي في الصف الثاني عشر.

أمـــا التعلـــيم المهنـــي فـــي فلســـطين فيشتمل على عدد من التخصصات المختلفة منها التجاري والزراعـــي والصـــناعي والتمريضـــي والشـــرعي، وعندما ينهي الطالب الصف الثاني عشر (الثاني الـــثانوي)، يعطـــى شـــهادة المدرسة بكتاب بأنه أنهى اثنتي عشرة سنة دراسية وانه قد أكمل المرحلة الدراسية ضمن التعليم العام للتقدم لامتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي).[3]

الإشراف على التعليم في فلسطين:

يشرف على التعليم العام في فلسطين ثلاثة جهات إشراف رئيسة هي:

١. **المدارس حكومية:**

وهـــي الســـلطة التـــي تشرف على غالبية مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة عدا مدينة القدس المحتلة، التي ما زالت قابعة تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، حيث كانت هذه المدارس تحت سيطرة وإشـــراف ســـلطات الاحـــتلال الإسرائيلي، ولكن بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وتسلم وزارة التربـــية والتعلـــيم لصـــلاحيات التعلـــيم في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤م[4]، انتقلت إليها مسؤولية التعليم في هذه المدارس من حيث الإشراف والإدارة والتمويل، أما فيما يتعلق بمدارس القدس العربـــية، فهـــناك نوعـــان مـــن المدارس الحكومية وهما المدارس الرسمية التي تشرف عليها وزارة

---

١ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٢.

٢ - نفس المصدر ، ص٢.

٣ - وزارة التربـــية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين** ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٧.

٤ - خولة شخشير صبري: **تقييم المناهج التعليمية الحديثة في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص٦.

المعــارف الإســرائيلية وبلديــة القــدس الإســرائيلية [1]، حيث أن هذه المدارس هي نفسها المدارس الحكومــية التــي كانت تشرف عليها وزارة التربية والتعليم الأردنية قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧م، وهــناك أيضــا مدارس حكومية أخرى تشرف عليها دائرة الأوقاف الإسلامية، وتديرها حاليا وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.[2]

٢. مدارس وكالة الغوث الدولية:

تشــرف وكالــة الغــوث الدولية على المدارس التي تم تأسيسها للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربــية وقطــاع غزة بما في ذلك مدينة القدس المحتلة، حيث تتواجد معظم هذه المدارس في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأتي أعداد هذه المدارس في المرتبة الثانية بعد المدارس الحكومية الفلسطينية، حيث أن معظم هذه المدارس تتواجد في قطاع غزة.[3]

فــبعد أن تم تشريد آلاف اللاجئين من ديارهم وأقاموا في خيام وبعض أبنية معسكرات الجيوش البريطانــية التــي أنشــئت خلال الحرب العالمية الثانية، وفي ظل الظروف المعيشية الصعبة برزت المــبادرة مــن عدد من المعلمين المتطوعين لفتح مدارس وصفوف في أماكن تجمع اللاجئين، فعقدوا اجــتماعات فــي كل منطقة يقع فيها تجمع للاجئين، حيث كانوا حريصين على تعليم أبناء شعبهم الذين تركوا في الشوارع دون دراسة أو عمل، فاتفقوا بان يكون يوم ١٩٤٩/٣/١٩م بداية عام دراسي جديد، حيث أقيمت مدارسهم بشكل تلقائي وبدائي وفي العراء والهواء الطلق.[4]

وبعــد مرور عامين على الهجرة تولت الوكالة أعمالها التي بدأت بإنشاء عدد من المدارس التي توافــد عليها أبناء اللاجئين من أعمار مختلفة، خاصة ممن حرموا من فرصة الالتحاق بالتعليم في فترة الانــتداب البريطاني على فلسطين، فقد تزايد عدد الطلبة اللاجئين في هذه المدارس تزايداً سريعاً، بلغ ذروتــه في العام الدراسي ١٩٥٤/١٩٥٣م أي أنه خلال أربع سنوات من مباشرة الوكالة لعملها ارتفع عدد الطلبة بشكل كبير جداً، فقد بدأ التعليم الإعدادي في مدارس الوكالة بأعداد قليلة حتى العام ١٩٥٢ /١٩٥٣م وذلــك لقلــة العناية بمرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي وقلة الاهتمام بتعليم البنات في عهد الانــتداب البريطانــي، إلا انــه بعد انتظام الطلبة في المرحلة الابتدائية، بدأت الأفواج تتدفق للمرحلة

---

١ - وزارة التربية والتعليم: **التعليم الفلسطيني في القدس الشريف "الواقع والتطلعات"**، ١٩٩٨م، ص١٠.

٢ - وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين** ، مرجع سبق ذكره ، ص٦.

٣ - عبد القادر يوسف: مرجع سبق ذكره ، ص١١٦.

٤ - فايز عاشور: مرجع سبق ذكره، ص٨٠

الإعداديــــة، وتزايدت الأعداد فيما بعد ويرجع ذلك إلى نظرة الأهالي لأهمية التعليم الذي اعتبروه أحد الوسائل الهامة لتحقيق حياة أفضل.[١]

٣. المدارس الخاصة:

يقــوم بــتمويل المــدارس الخاصـــة في فلسطين الهيئات والجمعيات الخيرية والطوائف الدينية والأفراد، وكذلك تشرف عليها، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد المدارس الحكومية ومدارس وكالة الغوث الدولية من حيث العدد والنسبة وتشرق عليها وزارة التربية والتعليم بشكل غير مباشر. [٢]

ثالثاً: الصعوبات والتحديات التي واجهتها وزارة التربية والتعليم:

تركــت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أثراً قوياً جداً في جهاز التربية والتعليم الفلسطيني، فمنذ أن ســلمت صلاحيات التعليم الفلسطيني لوزارة التربية والتعليم وبدأت مهامها في العام ١٩٩٤م، فلا شك بأنهـــا اســتلمت جهازاً تربوياً مليئاً بالمشاكل والصعوبات، فمن هنا أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقهــا مســؤولية التعليم الفلسطيني لمختلف أنواعه سواء أكان التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، مـــن مـــرحلة رياض الأطفال وحتى مرحلة التعليم العالي، وقامت وزارة التربية والتعليم بعملية مسح وتشـــخيص وتقيـــيم للتعليم الفلسطيني، وذلك من أجل وضع خطة لإنعاش العملية التربوية الفلسطينية وإحيائها وبعثها للحياة بفاعلية ونشاط من جديد.[٣]

ومـــن أهـــم الصـــعوبات والـــتحديات التي واجهت وزارة التربية والتعليم بعد تسلمها لمهام التعليم الفلسطيني ما يلي:

أ. تدمير البنية التحتية للمدارس الفلسطينية:

وجـــدت وزارة التربية والتعليم البنية التحتية للمدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقـــدس المحتلة مدمرة، بحيث انه لم يتوفر حتى الحد الأدنى من الصيانة اللازمة لهذه المدارس زمن ســـلطات الاحـــتلال الإســـرائيلي[٤]، فقـــد كانت المدارس الفلسطينية تفتقر إلى الحماية والأمن للطلبة

---

١ - المرجع نفسه ، ص ٩٢.

٢ - وزارة التربية والتعليم- الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجـــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٨.

٣ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٥.

٤ - وزارة التربية والتعليم العالي: **مشروع تأهيل وتطوير البنية التحتية لجهاز التربية والتعليم الفلسطيني الحكومي.** الإدارة العامة للأبنية والمشاريع، ١٩٩٥م، ص٤.

الفلسطينيين الملتحقين بهذه المدارس، كما افتقرت للحد الأدنى من توفر التقنيات التربوية والأجهزة التربوية والتعليمية اللازمة والمساعدة للتعليم(١)، ومنذ تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فقد واجهت مشكلة عدم توفير البنية التحية والمدارس والغرف الدراسية اللازمة والكافية لاستيعاب الزيادة في عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس، فقد وجدت أن نسبة المدارس الحكومية المستأجرة في الضفة الغربية (٢١%) من مجموع المدارس الفلسطينية(٢)، حيث أخذت في حل هذه المشكلة الكبيرة بالاعتماد على الدول المانحة لتوفير الدعم اللازم لتوفير البنية التحتية للطلبة الفلسطينيين.(٣)

ب. عدم تدريب وتأهيل المعلمين والإداريين:

استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على جهاز التربية والتعليم الفلسطيني، وجعلته تحت إشراف ضابط التربية والتعليم الإسرائيلي، والذي كان دائماً يدعي بتوفير كل ما يلزم للمدارس والطلبة والمعلمين الفلسطينيين، ولكن الحقيقة التي يعرفها الجميع بأنه طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وإخضاع التعليم الفلسطيني لسيطرتها، لم تقم الجهات الإسرائيلية والمسؤولة عن التعليم الفلسطيني طوال هذه السنوات بتدريب وتأهيل المعلمين الفلسطينيين، ولم يجر لهم أي تدريب ذو دلالة تذكر سواء للمعلمين أو الإداريين(٤)، خاصة وأن المعلم يعتبر من أهم عناصر العملية التعليمية والتربوية الفلسطينية، وأصبح يلعب الدور الأهم في العملية التعليمية، وأن الاهتمام بتحسين أدائه أصبحت مسألةً هامةً جداً.(٥)

فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإحالة المعلمين الفلسطينيين والتربويين الأكفاء إلى التقاعد الإجباري والقسري، أو إلى النقل التعسفي إضافة إلى تجميد الدرجات وتجميد درجات الكادر الوظيفي وترقيات المعلمين والإداريين الفلسطينيين الذين يعملون في الجهاز التربوي الفلسطيني لأسباب تدعي سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنها أمنية(٦)، متجاهلة نظام الحوافز المنصوص عليها في

---

١ – وزارة التربية والتعليم : **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**، كانون ثاني، ٢٠٠١م، ص١

٢ – وزارة التربية والتعليم : **مؤشرات حول المباني المدرسية في المدارس الفلسطينية**. الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي، أيلول، ١٩٩٦م، ص٤.

٣ – وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤.

٤ – نداء أبو عواد: مرجع سبق ذكره ، ص١.

٥ – وزارة التربية والتعليم: **التخطيط التكاملي للتعليم بجناحيه النظامي وغير النظامي في إطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع (وحدة الهدف، تعدد النظم، اتساق المخرجات)**. ورشة عمل ١٠-١٤/١١/١٩٩٦م، الإدارة العامة للتعليم العام، إعداد الهام عبد القادر، ص٥.

٦ – مقابلة شخصية مع **عمر عنبر**: نائب مدير التربية والتعليم – رام الله والبيرة، ٢٥/٣/٢٠٠٤م.

قـــانون الخدمة المدنية المعمول به في جميع دول العالم، وذلك بهدف إحباط دوافع المعلمين الفلسطينيين للعمــل فـــي المـــدارس وبالتالي تحقيق هدفها وهو إضعاف العملية التعليمية والتربوية الفلسطينية، كما لجــأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى ممارسة شتى أعمال القمع بحق المعلمين الفلسطينيين كالسجن والإبعاد والإقامة الجبرية وغيرها من الممارسات البشعة.[1]

ج. المناهج المعتمدة والمطبقة في المدارس الفلسطينية:

اعــتمدت ســلطات الاحــتلال الإسرائيلي المناهج الأردنية للتدريس في مدارس الضفة الغربية، والمــناهج المصـــرية فـــي مدارس قطاع غزة، خاصة في مدارس مدينة القدس العربية حيث حاولت ســلطات الاحتلال الإسرائيلي تكراراً ومراراً فرض المناهج الإسرائيلية على المدارس التابعة لوزارة المعارف والبلدية.[2]

ولـــم تمنع فقط بناء وإعداد منهاج خاص بالطلبة الفلسطينيين ويلبي احتياجاتهم التعليمية فقط، بل لم تبقي على المنهاج الأردني والمصري التي قامت باعتمادها كمنهاج يدرس في المدارس الفلسطينية، حيــث قامــت بإجـــراء التعديلات على المنهاجين الأردني والمصري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلــك عن طريق الحذف والتعديل لكل ما يمت بصلة بالهوية الوطنية والقومية والقضية الفلسطينية[3]، كمـــا قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتشويه الحقائق التاريخية، والتأكيد على شرعية وجود اليهود واغتصـــابها لحقـــوق الشـــعب الفلسطيني، ومنعه من تقرير مصيره بنفسه، فقد بقيت المناهج الأردنية والمصـــرية المعدلة والمنقحة والمغيرة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي معتمدة في مدارس الضفة الغربـــية وقطاع غزة [4]، حتى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية حيث باشرت فيما بعد بناء وتأسيس منهاج فلسطيني بحت، من اجل اعتماده للطلبة الفلسطينيين للتدريس في المدارس الفلسطينية[5]، خاصة في مدارس مدينة القدس التي احتفظت بالمناهج الفلسطينية ورفضت المناهج الإسرائيلية.[6]

---

١ - وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤.

٢ - وزارة التربـــية والتعلـــيم: **محاولات إسرائيل فرض المناهج الإسرائيلية في مدارس القدس العربية**. إعداد سعاد القدومي، ٢٠٠٠م، ص٢

٣ - عبد الجواد صالح: مرجع سبق ذكره ، ص٢٩.

٤ - أحمد فهيم جبر: **دراسات تربوية في الوطن المحتل**، مرجع سبق ذكره ، ص٨.

٥ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة العامة للمناهج التربوية، خطة المنهاج الفلسطيني الأول**، ١٩٩٨م، ص٢ .

٦ - وزارة التربـــية والتعلـــيم : **دراســـة ميدانية للوضع التعليمي في القدس العربية للعام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨م الوضع الحالي – الصعوبات والمشاكل – المقترحات**، إعداد سعاد القدومي، ١٩٩٧م ص٧.

رابعاً: تدني نوعية التعليم:

عندما تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية جهاز التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد وجدت نوعية التعليم في أدنى مستوياته، حيث استطاعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أثناء سيطرتها للتعليم الفلسطيني أن تنشر وتسهل لظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية وكذلك الأمية، كما أوجدت كذلك انتشار ظاهرة الغش من قبل الطلبة في الامتحانات خاصة في امتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي)، وظاهرة انهيار الانضباط الطلابي[1]، ومن المتعارف عليه تربوياً أن مستوى أداء الطلبة في الاختبارات التحصيلية مؤشراً هاماً للحكم على فعالية النظام التربوي، ويعتبر كذلك وسيلة تساعد في التخطيط التربوي المستقبلي ورسم السياسات التربوية[2]، وهذا ما لم يحدث بتاتاً في عهد الاحتلال الإسرائيلي، فلم تقم بإجراء أي اختبار على مستوى المدارس الفلسطينية لمعرفة مستوى تحصيل الطلبة للتخطيط لسياسة تربوية سليمة، وهذا على العكس تماماً لما تقوم به وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من اختبارات وطنية لرسم سياسة تربوية ناجحة.

ذ. مواجهة وزارة التربية والتعليم للتحديات والصعوبات:

من الطبيعي على أي جهة مسؤولة عن التعليم أن تسعى بكافة قدراتها وطاقاتها لتطوير العملية التربوية والتعليمية، وبذل كل الجهود في سبيل ذلك، خاصة إذا كان الجهاز التربوي بكامله في حالة تدهور وتراجع مثلما حل بالجهاز التربوي الفلسطيني في عهد الاحتلال الإسرائيلي، وما حل به من تراجع وتأخير وترهل.

فعند تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي أوكلت إليها مهمات التعليم الفلسطيني، وجدت جهاز التربية والتعليم يعاني الكثير من المشاكل والصعوبات والتحديات، فكان من أولى الخطوات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لمواجهة واقع التعليم الفلسطيني المرير هو وقف التدهور في العملية التربوية والتعليمية الفلسطينية[3]، وعملية إعادة هيكلية التنظيم الإداري لوزارة التربية والتعليم التي تأسست من أجل إنقاذ المسيرة التربوية الفلسطينية من الدمار الذي حل بها زمن الاحتلال

---

[1] - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٦.

[2] - وزارة التربية والتعليم: **تقرير ملخص حول دراسة تشخيص جودة التعليم في مدارس فلسطين**، الإدارة العامة للتطوير والتخطيط التربوي ، د.س ، ص ٢.

[3] - وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ٢٠٠٠ ، ص٤.

الإســرائيلي، الــذي يســتطيع أن يؤهلها لقيادة الجهاز التربوي الفلسطيني وإنعاشه بعد ما لحق به من تدمير متعمد خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي.[1]

فقــد تــم بناء وتحديث وتأسيس الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم بشكل تدريجي منذ تسلم وزارة التربــية والتعلــيم لمسؤولياتها، حيث أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تقوم بتأدية رسالتها التربوية والتي يمكن التعبير عنها بالعبارات التالية:

" تتولى الوزارة مسؤولية الإشراف على التعليم الفلسطيني وتطويره في مرحلة رياض الأطفــال ومرحلة التعليم العام وتعليم الكبار، وتسعى لتوفير فرص الالتحاق في التعليم المدرسي لجميع الطلبة في سن التعليم وتحسين نوعية التعليم والارتقاء به بما يتلاءم مــع مستجدات العصر، وتنمية القوى البشرية للنظام التربوي، من أجل خلق المواطن الفلســطيني المؤهــل والقادر على الدفاع عن حقوقه الوطنية والقيام بواجباته بكفاءة واقتدار".[2]

ومــن هــنا فــلا بد لنا من خلال هذه الدراسة من التعرف على أهم المهام والأعمال والوظائف الرئيسة التي تقوم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتأديتها وهي: [3]

١- إنشاء المؤسسات التعليمية الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم وإدارتها على اختلاف أنواعها ومستوياتها وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمواد التعليمية اللازمة لها.
٢- توفــير الأبنــية الصــالحة للمؤسســات التعليمية الحكومية وتوزيعها توزيعاً ينسجم مع السياسة التعليمية.[4]
٣- الإشراف على جميع المؤسسات التعليمية الخاصة.
٤- تشــجيع جمــيع الأنشــطة الطلابية في المؤسسات التعليمية وتنظيم شؤون هذا النشاط في جميع ميادينه الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والاجتماعية وغير ذلك بما يحقق الأهداف التربوية في مختلف المراحل التعليمية.

---

[1] - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٦.

[2] - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٦.

[3] - الإدارة العامــة للتخطــيط والدراسات والتطوير التربوي: **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، الجزء الأول، ١٩٩٨م، ص٩.

[4] - Ministry of Education : Palestinian - Finish Education Programme, ١٩٩٩, p ٥

٥- توفــير الرعاية الصحية الوقائية في المؤسسات التعليمية الحكومية والإشراف على حسن توافرها في المؤسسات التعليمية الخاصة.
٦- الإســهام فــي تشــجيع النشــاط الثقافي والعلمي وإصدار المطبوعات التربوية واستخدام وسائل الاتصال المختلفة وغير ذلك من المجالات التي تسهم في تحقيق الأهداف التربوية.
٧- تشجيع البحث العلمي لغايات تطوير العملية التعليمية والتربوية وتحسينها.
٨- تعزيز الصلاحيات التربوية بين دولة فلسطين وسائر البلاد العربية والدولية.
٩- إنشاء مراكز لتعليم الكبار ولأغراض التعليم المستمر.
١٠- إنشاء مراكز للدراسات غير النظامية مقابل الأجور التي يحددها الوزير.
١١- توفــير الإمكانــيات والوســائل اللازمة لتأمين الحياة الكريمة والاستقرار لجميع العاملين في الــوزارة، وإيجــاد الظروف والعوامل الحوافز التي تساعدهم على وقف جهودهم وقدراتهم على تحقيق أهداف التربية وغاياتها بما في ذلك رفع مستواهم العلمي والمسلكي وإنشاء جمعية للإسكان وصندوق التكافل الاجتماعي وأي فعالية تعود على العاملين بالنفع العام.
١٢- تعزيز العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومجتمعها المحلي بإنشاء مجالس للآباء والمعلمين وتفعيل الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع والعمل التطوعي وغير ذلك من أعمال تصب في تنمية المجتمع وتطويره.[١]

أما فيما يتعلق باللامركزية في الإدارة التربوية في الوزارة فقد حاول الباحث تجنب تحديد تعريفاً جامداً للامركزية، نظراً للخصوصية الفلسطينية شديدة التغير والتبدل، وكان التوجه لدى وزارة التربية والتعلــيم أن تقــوم بتطبــيقه على مراحل وبشكل تدريجي وفقاً لنضوج الظروف الموضوعية والذاتية للهيئات الإدارية التربوية الفلسطينية.[٢]

[١] - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٧.

[٢] - وزارة التربــية والتعلــيم: **توجهــات عامة نحو اللامركزية في الإدارة التربوية الفلسطينية - ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مشروع الإعلام والتنسيق التربوي**، إعداد صلاح الصوباني، ١٩٩٨، ص٣.

رابعاً: الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية:

لا بـد وأن يكـون لكـل وزارة هـيكل وبـناء تنظيمي وإداري حتى يتم من خلاله تنظيم عمل الإدارات العامـة لها، كي تقوم كل إدارة بالعمل الخاص بها، أما فيما يتعلق بوزارة التربية والتعليم فإن البناء الإداري لها كالتالي:[1]

أ. **الوزير**: ويتبعه مدير مكتب يساعده ويقدم له المشورة مجلس التربية والتعليم.[2]

ب. **وكـيل الـوزارة**: ويتـبعه مدير مكتب بالإضافة إلى المستشارين التربويين، ومركز القياس والـتقويم، وديوان الوزارة، ومكتب المستشار القانوني، ويساعده كذلك ستة لجان متخصصة وهي:[3]

١. لجنة التربية:

تـتولى لجـنة التربية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية اقتراح المبادئ العامة لسياسة التربية والتعلـيم ووضـع مشاريع وخطط التربية والتعليم في مختلف المجالات ووضع القواعد العامة لتعيين الموظفيـن في الوزارة ونقلهم ووضع القوانين العامة لقبول الطلاب في مختلف مراحل وأنواع التعليم العـام والتعلـيم التقنـي، والتنسيق بين الإدارات المختلفة ومتابعة اللجان القائمة في الوزارة للنهوض بالوضـع التعليمـي[4]، كما وتتولى عملية إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتربية والتعلـيم وإعـداد مشـروع الموازنـة السنوية لوزارة التربية والتعليم ووضع القواعد العامة لإنشاء المدارس وفتح صفوف الدراسة والتنسيق بين أعمال مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم المختلفة وإعادة تقييم القرارات السابقة واستبدالها بقرارات جديدة في ضوء الحاجة.[5]

٢. لجنة الامتحانات العامة:

تتولى هذه اللجنة عملية وضع الأطر العامة والأسس للامتحانات العامة والإشراف عليها وتحديد مراكز ومواعيد الامتحانات واختيار لجان واضعي الأسئلة واختيار رؤساء لجان التصحيح والنظر في

---

١ - أنظر الملحق رقم (١٦): الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم.

٢ - وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص٤.

٣ - **جريدة مسيرة التربية**، العدد ١١، ١٩٩٨، ص١١

٤ - نفس المرجع ، ص٧.

٥ - نفس المرجع ، ص٧.

القضايا التي تتعلق بعملية سير الامتحانات واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك[1]، كما وتقوم بعملية إقرار نتائج الامتحانات تمهيداً لإعلانها ومعالجة القضايا التي لا تنص عليها تعليمات الامتحان واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.[2]

٣. لجنة المناهج:

تتولى لجنة المناهج في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناهج التربوية التي تستخدم في التعليم العام، ومناقشة خطة المناهج الفلسطينية وإقرارها وإقرار الخطوط العريضة للمناهج الفلسطينية، ومناقشة الكتب المدرسية المستخدمة في التعليم العام وإقرارها، ومناقشة الأمور المتعلقة بالمناهج التربوية، كما أنها تقوم بعملية إقرار التعديلات والتغييرات في الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس الفلسطينية.[3]

٤. اللجنة الإدارية:

تتكون اللجنة الإدارية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من الإدارة العامة للتطوير ومتابعة الميدان، والإدارة العامة للشؤون الإدارية، والإدارة العامة للشؤون المالية، والإدارة العامة للرقابة الداخلية.[4]

٥. اللجنة الفنية:

تتكون اللجنة الفنية من الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي، والإدارة العامة للتعليم العام، والإدارة العامة للمناهج، والإدارة العامة للامتحانات، والإدارة العامة للنشاطات التربوية، ومركز القياس والتقويم.[5]

---

١ – وزارة التربية والتعليم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم، التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨م** ، مرجع سبق ذكره ، ص٣.

٢ – وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٧.

٣ – المرجع السابق، ص٨.

٤ – الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي: **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٥.

٥ – المرجع نفسه، ص٥.

٦. لجنة خدمات التعليم:

تتكون لجنة خدمات التعليم في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من الإدارة العامة للأبنية والمشاريع، والإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، والإدارة العامة للوازم، والإدارة العامة للتقنيات التربوية، والإدارة العامة للكتب والمطبوعات التربوية.[1]

ج. الوكيلين المساعدين:

يوجد في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ضمن الهيكلية التنظيمية وكيلين مساعدين، حيث أن الوكيل الأول لشؤون الضفة الغربية أو المحافظات الشمالية، والوكيل المساعد الثاني لشؤون قطاع غزة أو المحافظات الجنوبية.[2]

د. الإدارات العامة:

تتكون وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من سبعة عشر إدارة عامة، ويتفرع منها خمسة وأربعون دائرة، ولكل إدارة من الإدارة العامة في وزارة التربية والتعليم مهمة رئيسة تعمل عليها وتسعى إلى تحقيقها، وهنا لا بد لنا من استعراض هذه الإدارات ومعرفة عمل كل إدارة عامة.[3]

١. الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي:

تقوم هذه الإدارة بمهام رئيسة تسعى من خلالها لإنجاح سير العملية التربوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحقيق الهدف التربوي والارتقاء به قدر الإمكان، من خلال القيام بالدراسات التي تضع بين أيدي متخذي القرار المعلومات الدقيقة لجسر الفجوة ما بين الاحتياجات الحالية والمتوقعة مستقبلاً، مما يساعد في تطور العملية التربوية[4]، ومن أجل ذلك تقوم الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي بالمهام التالية:

---

[1] – وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٨.

[2] – وزارة التربية والتعليم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم ، التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨م** ، مرجع سبق ذكره ، ص٣.

[3] – الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي: **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، مرجع سبق ذكره** ، ص١١.

[4] – وزارة التربية والتعليم العالي: **الفجوة الطلابية والصفية والمدرسية في المدارس الفلسطينية للأعوام ٩٥/٩٦ – ٩٩/٢٠٠٠م**. إعداد الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، كانون أول، ١٩٩٥م، ص١.

أ)- المســاهمة في وضع السياسات التربوية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وإعداد مشاريع كــل مــن الخطــط التــنموية التربوية، والمساهمة في وضع أسس وخطة التشكيلات المدرسية السنوية وعملية تنظيم المعلومات والبيانات الإحصائية.[١]

ب)- المســاهمة في تطوير المؤسسة التربوية في فلسطين عن طريق تشخيص وتقدير حاجاتها التربوية، ودراسة برامجها ومشاريعها، ومتابعة هذه البرامج والمشاريع وتوثيقها.[٢]

ج)- مواكبة التجديد والتطور الإقليمي والدولي، واستخلاص الأمور التي تناسب النظام التربوي الفلسطيني، للنهوض بالنظام التعليمي الفلسطيني تحسيناً وتجديداً وتطويراً.[٣]

د)- العمــل علــى بــناء وتطوير نظام متكامل متجدد للمعلومات باستخدام الحاسوب من حيث تخزيــن البــيانات ومعالجتها واستخراج النتائج المطلوبة، من كشوف وتقارير وجداول لمختلف الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.[٤]

٢. الإدارة العامة للتعليم العام:

تقــوم الإدارة العامــة للتعليم العام في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمهمة رئيسية وهي تنفيذ السياســة التربوية المتعلقة بمختلف مراحل التعليم المدرسي ورياض الأطفال وتعليم الكبار[٥]، كما تقوم باقــتراح مشاريع وتطويرها من حيث بنية التعليم وبرامجه وإدارته، لتقوم من جهة ثانية بعملية ربطها بحاجــات المجــتمع الفلســطيني بما يتناسب وحاجات خطط التنمية فيه، لرفع مستوى العملية التربوية والارتقاء بها لمواكبة التقدم والتطور في العالم.[٦]

---

١ - مقابلــة شخصــية، **إسماعيل فالح**: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، ٢٠٠٤/١١/٢٨م.

٢ - مقابلة شخصية، **مأمون جبر**: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، ٢٠٠٤/١٢/٥م.

٣ - - الإدارة العامــة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي: **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، الجزء الأول، ١٩٩٨م، ص١٣.

٤ - المرجع نفسه، ص١٣.

٥ - مقابلة شخصية : **علي أبو زيد**: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم العام، ٢٠٠٤/١٢/٨م.

٦ - وزارة التربية والتعليم : **إنجازات الإدارة العامة للتعليم العام ٢٠٠٣/٢٠٠٢م**، الإدارة العامة للتعليم العام، ٢٠٠٣م، ص١.

فقد أظهرت الدراسات التي قامت بها الوزارة أن نسبة التحاق الطلبة الفلسطينيين بالتعليم العام زاد بنسبة (٧,٩٦%) [1] بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية للتعليم الفلسطيني بعام واحد فقط، خاصة في المرحلة الأساسية الأولى كما أظهرته الدراسات والإحصاءات المتعلقة بذلك.[2]

٣. الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني:

تسعى الإدارة العامة للتعليم المهني والتقني لتنفيذ السياسة التربوية الفلسطينية المتعلقة بتزويد المجتمع الفلسطيني بالقوى العاملة الماهرة التي تساهم في تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية وذلك من خلال تطوير المدارس الفلسطينية المهنية والتخصصات بما يتلاءم مع حاجات واحتياجات المجتمع الفلسطيني، كما وتقوم باقتراح المشاريع التطويرية والبرامج التي لها علاقة بالتعليم المهني والتقني.[3]

٤. الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي:

لا بد وأن يكون في كل وزارة تربية وتعليم في أية دولة من دول العالم، جهة وإدارة لها علاقة بتدريب وتأهيل المعلمين، الذين ينفذون العملية التربوية والتدريسية في المدارس، ومن هنا فإن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تضم بين إداراتها العامة الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي التي تسعى لتطوير العملية التربوية الفلسطينية، من خلال تطوير أداء المعلمين الفلسطينيين العاملين في المدارس الفلسطينية، وكذلك تطوير أداء الموظفين الذين يعملون في الإدارة المدرسية بكافة مستوياتها.[4]

كما تقوم بالإشراف على عقد الدورات والمشاركة في الدورات التدريبية والندوات المحلية والإقليمية والدولية، ومتابعة عمل المشرفين التربويين في مديريات التربية والتعليم الذين يقومون بالإشراف على أداء المعلمين وتوجيههم نحو تطوير العملية التدريسية والتربوية، كما وتقوم بوضع برامج ومشاريع التدريب المناسبة وعملية تنفيذها[5]، فقد استطاعت الوزارة من تدريب وتأهيل المشرفين التربويين الذين تحتاجهم العملية التربوية الفلسطينية وتغطية جميع المدارس والبالغ عددهم

---

[1] – وزارة التربية والتعليم: **مؤشرات حول الإلتحاق بالتعليم في المدارس الحكومية والاحتياجات من الأبنية المدرسية حتى عام ٢٠٠٠م**. إعداد الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي، ١٩٩٦م، ص١.

[2] – وزارة التربية والتعليم : **إحصاءات ومؤشرات عن المدارس الحكومية للعام ١٩٩٧/١٩٩٨م**. إعداد الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي، جدول رقم (١).

[3] – وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٩.

[4] – مقابلة شخصية، **زاهر عطوة**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي، ٦/١٢/٢٠٠٤.

[5] – مقابلة شخصية، **عمر صبيح**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي، ٦/١٢/٢٠٠٤م.

حوالـــي خمســـمائة مشـــرف تربوي بعد أن كان عددهم زمن الاحتلال الإسرائيلي لا يتجاوز خمسين مشرفاً.[١]

٥. الإدارة العامة للامتحانات:

تقـوم الإدارة العامــة للامــتحانات فـــي وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمهمة رسم السياسة الخاصــة بعملية التخطيط للامتحانات العامة في فلسطين في إطار لجنة الامتحانات العامة، والإشراف علـــى تنفيذ وإجراء الامتحانات العامة واستخراج النتائج وتقويمها، وبناء الاختبارات التحصيلية لتقويم سجلات العلامات المدرسية وفق نظام التصديق والعمل على استصدار التعليمات التنظيمية للامتحانات العامة التي يتم إجراؤها في فلسطين من قبل وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.[٢]

٦. الإدارة العامة للتقنيات التربوية:

إن عملـــية إنجـــاح العملية التعليمية الفلسطينية هي مهمة الإدارات العامة التي تتكون منها وزارة التربية والتعليم، ومن هنا تسعى الإدارة العامة للتقنيات التربوية إلى توفير كل ما يلزم للعملية التعليمية ويساعدها في التطوير والرقي والنجاح من خلال ما يلزمها من وسائل تعليمية وتكنولوجية.[٣]

فمـــن هنا كان لا بد لوزارة التربية والتعليم من إيجاد الجهة التي تساعد على تحقيق هذه المهمة التـــي حـــرم مـــنها التعلـــيم الفلسطيني زمن الاحتلال الإسرائيلي، فمن هنا جاء تأسيس الإدارة العامة للتقنـــيات الـــتربوية التـــي كـــان هدفهـــا الأساس والرئيس هو المساهمة في تطوير العملية التربوية الفلســـطينية، حيـــث تقـــوم بتوفير البرامج والمواد والأجهزة التعليمية[٤]، وإنتاجها وتطوير استخدامها ومتابعـــتها، كمـــا تســـعى من جهة أخرى إلى تطوير المكتبات[٥] والمختبرات المدرسية العلمية وكذلك مراكز الحاسوب.[٦]

---

١ - مقابلة شخصية، **أيمن حمامرة**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتدريب والإشراف التروي، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

٢ - وزارة التربـــية والتعلـــيم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم، التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨م** ، مرجع سبق ذكره ص٣.

٣ - الإدارة العامـــة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي : **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٤.

٤ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٩.

٥ - **جريدة مسيرة التربية** : العدد ٢٩، ٢٠٠٠م، ص٤.

٦ - **جريدة مسيرة التربية** : العدد ٣، ١٩٩٧م، ص٥.

٧. الإدارة العامة للمناهج التربوية:

عانت المسيرة التربوية الفلسطينية على مدار سنوات طويلة الكثير من المشاكل والصعوبات التي أدت إلـى عدم تطور وتقدم المسيرة التربوية الفلسطينية، خاصة في زمن الاحتلال الإسرائيلي في كافة جوانـبها ومجالاتهـا سـواء في مجال البنية التحية للمدارس وتوفير ما يلزم من مباني تتوافق وإعداد الطلبة الفلسطينيين، أو في مجال تأهيل المعلمين وتدريبهم وتعييناتهم وتنقلاتهم ورواتبهم، أو فيما يتعلق بالمجـال الطلابـي حيـث الاعتقال والفصل وغيرها من الممارسات، أو في مجال المناهج التربوية والتعليمـية التـي تم اعتمادها لتدرس للطلبة الفلسطينيين في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تعرضت للحذف والتغيير والتبديل والمنع وتغيير وتزييف الحقائق بما لا يتناسب مع الوقائع والحقائق، بحيث أصبحت لا تتلاءم وتتناسب واحتياجات الطلبة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.[١]

فمن هنا قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عند تأسيسها بتخصيص دائرة تقوم بإعداد وبناء مـنهاج فلسطيني متطور يحقق أهداف التعليم والمجتمع المحلي، يتناسب واحتياجات الطلبة الفلسطينيين ويـتلاءم مـع واقعهم حيث وضعت الوزارة ضمن خطتها بإعداده خلال ست سنوات[٢]، حيث أن هذه الإدارة العامـة هـي الإدارة العامـة للمناهج التربوية، التي ألقي على عاتقها مسؤولية إعداد المناهج التعليمـية والعمل على تطويرها، وكذلك قيامها بعملية الإشراف على تأليف الكتب المدرسية وتحريرها وتقويمهـا وتطويرها في ضوء قرارات مجلس التربية في وزارة التربية والتعليم، وتقوم كذلك باختيار الكتـب والمـواد الإضـافية المقـررة، والإشراف على تطبيق المناهج في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، وذلك بالتنسيق مع المديريات المعنية.[٣]

٨. الإدارة العامة للكتب والمطبوعات التربوية:

ضمت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ضمن إداراتها العامة الإدارة العامة للكتب والمطبوعات الـتربوية التـي تنحصـر مهمتها الرئيسة في طباعة الكتب المدرسية والمطبوعات التربوية الأخرى، وذلك وفق أسس وتعليمات واضحة ومحددة.[٤]

---

[١] - وزارة التربية والتعليم: **مركز تطوير المناهج الفلسطينية - خلفية تاريخية**، مرجع سبق ذكره ، ص١.

[٢] - وزارة التربية والتعليم: **واقع التعليم في فلسطين - نظرة مستقبلية**. الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي، إعداد سائدة عفونة، ١٩٩٧م، ص١٢.

[٣] - وزارة التربية والتعليم: **مركز تطوير المناهج الفلسطينية - خلفية تاريخية**، مرجع سبق ذكره ، ص١.

[٤] - مقابلة شخصية، فايز سلمان، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكتب والمطبوعات التربوية، ٢٠٠٤/٩/١٣م.

كما أن الإدارة العامة للكتب والمطبوعات تتولى مهمة توزيع الكتب المدرسية مجاناً على طلاب المـرحلة الأساسـية فـي المـدارس الحكومية[1]، وتوزع مقابل مبلغ بسيط من المال لطلاب المرحلة الـثانوية ولطلاب المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث الدولية التي تشرف على المدارس التي تم تأسيسـها للاجئتيـن الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨م خاصة فيالوزارة بعدجئتين، حيث أن الإدارة العامة للكتـب والمطـبوعات تقـوم بتوزيع الكتب والمطبوعات التربوية على المدارس والطلبة وفق أنظمة خاصة تصدرها وتتابع تنفيذها.[2]

٩. الإدارة العامة للنشاطات التربوية وشؤون الطلبة:

تنحصر مهماتها في وضع الخطط الكفيلة بتنفيذ سياسة الوزارة وتطويرها فيما يتعلق بالنشاطات الـتربوية، وهـي الأنشـطة التي تتعلق بالأنشطة الرياضية والثقافية والعلمية والكشفية[3]، كما تسعى لوضـع الخطـط التي تساعد على تنفيذ سياسة وزارة التربية والتعليم في مجال شؤون الطلبة ومتابعة تنفيذها وعملية تقويمها فيما بعد، فقد استطاعت الوزارة بعد تأسيسها من الرقي بالأنشطة الطلابية في المـدارس الفلسـطينية لدرجـة انـه أصـبح في كل مدرسة فرقة كشافة وهذا ما حرمت منه في ظل الاحتلال الإسرائيلي.[4]

فقـد وضـعت الإدارة العامة للنشاطات التربوية كغيرها من الإدارات العامة في الوزارة لتنسجم مع السياسة التربوية وتحقيق الأهداف المرادة المتمثلة في تنشئة جيل فلسطيني مبدع قادر على العطاء والإسـهام فـي التنمـية الوطنـية، والتـي تؤكـد أن الطالب الفلسطيني هو محور العملية التعليمية والتربوية.[5]

ومـن مهامهـا أيضـاً الاهـتمام والعناية بالصحة المدرسية ومتابعة القضايا الصحية في جميع المـدارس الفلسـطينية، فقد تم تأسيس مركز الصحة والإرشاد النفسي، حيث أصبح يوجد في المدارس

---

١ – وزارة التربية والتعليم : **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**. كانون ثاني، ٢٠٠١م، ص٨.

٢ – مقابلة شخصية، **كمال بواطنة** ، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للكتب والمطبوعات التربوية، ٢٠٠٤/٩/١٣م.

٣ – مقابلـة شخصية، **جمال فرهود**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للنشاطات التربوية وشؤون الطلبة، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

٤ – مقابلـة شخصية، **محمود عيد**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للنشاطات التربوية وشؤون الطلبة، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

٥ – وزارة التربـية والتعليم : **الإدارة العامة للنشاطات التربوية وشؤون الطلبة – الخطة السنوية ١٩٩٩/١٩٩٨م**، ص١.

الفلســطينية مركــزاً جديداً لم تعهده زمن الاحتلال وهو المرشد التربوي[1]، الذي يقوم بمتابعة قضايا الطلبة وحل مشاكلهم، ويعتبر عمله مساند للعملية التعليمية في المدارس، ويوجد حوالي (٦١٠) مرشداً تربوياً في المدارس الفلسطينية الحكومية.[2]

١٠. الإدارة العامة للعلاقات الدولية والعامة:

أولت وزارة التربية والتعليم أهمية كبيرة لعلاقاتها العامة والدولية، فقد استطاعت هذه الإدارة من إجراء العديد من الاتصالات الدولية والتنسيق مع المنظمات الدولية والعربية، وكذلك عقد الاتفاقات مع الدول المانحة، كما ساهمت في النشاطات المحلية العامة وفي المشاريع الإعلامية الفلسطينية.[3]

كمــا أن الإدارة العامة للعلاقات الدولية والعامة تقوم بمهمة تنمية وتوثيق العلاقات والاتصالات مــع المؤسسات التعليمية والجهات التربوية الرسمية والخاصة والمنظمات العربية والإسلامية والدولية داخــل فلســطين وخارجها، ومتابعة اتفاقيات التعاون التي عقدتها مع المؤسسات والجهات الأخرى[4]، وكذلــك مــتابعة بــرامج العمــل التنفــيذية المنبــثقة عنها وتبادل المعلومات والاستفادة من برامجها ومشــاريعها، ويكون ذلك من خلال التعاون مع الجهات المختصة، وتقوية وتعميق عملية التواصل ما بيــن جهــاز التربــية والتعليم والمجتمع الفلسطيني[5]، وتغطية كافة نشاطات الوزارة الإعلامية، حيث بــدأت فــي عــام ١٩٩٧م بإصــدار صحيفة إعلامية خاصة بأخبار ونشاطات الوزارة وهي **مسيرة التربية**.[6]

١١. الإدارة العامة للشؤون الإدارية:

تكمــن المهمة الأساسية للإدارة العامة للشؤون الإدارية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في تــزويد أجهــزة الــوزارة فــي المركــز والميدان بالكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتسيير عمل هذه الإدارات، والإشــراف علــى شــؤون موظفيها من حيث حفظ وثائقهم في ملفاتهم مع تنظيم السجلات

---

[1] - **جريدة مسيرة التربية** : العدد٣٠، ٢٠٠٠م، ص١٣.

[2] - مقابلة شخصية، **بشار عينبوسي**، وزارة التربية والتعليم، مركز الصحة والإرشاد النفسي، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

[3] - وزارة التربــية والتعليم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم – التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨م**، مرجع سبق ذكره ، ص٣.

[4] - مقابلة شخصية، **مروان زهد**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للعلاقات والدولية، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

[5] - مقابلة شخصية، **سيما شركس**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للعلاقات والدولية، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

[6] - مقابلة شخصية، **نصير الريماوي**، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للعلاقات والدولية، ٢٠٠٤/١٢/٦م.

اللازمـــة، وتنفــيذ ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتعيينهم وترفيعهم ونقلهم وإعارتهم وانتدابهم وأجازاتهم والإجراءات التأديبية المتعلقة بسلوكهم ومسلكهم الوظيفي.(١)

وكذلــك عملــية إنهـــاء خدماتهم وصرف الرواتب والعلاوات والزيادات والمساهمة في وضع الخطــط اللازمة لاختيار الموظفين وتقويم أدائهم، وتنمية قدراتهم وذلك بالتعاون مع المديريات العامة في الوزارة وأجهزة الدولة الأخرى في ضوء التشريعات المعمول بها.(٢)

١٢. الإدارة العامة للشؤون المالية:

تقــوم الإدارة العامة للشؤون المالية في وزارة التربية والتعليم بمهمة تنفيذ الموازنة المالية للوزارة بعد إقــرارها، كمــا وتقــوم بعملية الإشراف على إنفاقها وفق الغايات والمجالات المرصودة لها، كما أنها تــتولى عملــية الإشراف على أموال الأمانات وخدمات النقل التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم في المركز والميدان.(٣)

١٣. الإدارة العامة للوازم:

تنحصــــر مهمـــتها فـــي إعداد قوائم اللوازم التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم وكذلك الميدان، حيث تقوم هذه الإدارة بشرائها واستلامها وتخزينها وتوزيعها على الجهات المعنية(٤)، ومن اجل تنظيم هـــذه العملـــية تقوم الإدارة العامة للوازم بعملية إدخال هذه اللوازم وإخراجها وشطبها وتدقيق سجلاتها ومراقبـــتها بطـــريقة منظمة وعملية، كما تتولى الإدارة العامة للوازم مهمة تأمين اللوازم المدرسية من مقـــاعد للطلـــبة وأثاث للمدارس وكل اللوازم المتعلقة بتقنيات التعليم في مجالات المختبرات المدرسية والوســـائل التعليمـــية السمعية والبصرية، حيث تنظم عملية استلامها وتوزيعها ومتابعة سير العمل في هذا المجال وفق أنظمة محددة، من اجل ضمان سير العمل واستمراري ته بطريقة عملية ومنظمة.(٥)

---

١ – الإدارة العامـــة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي : **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٧٩.

٢ – وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص١٠.

٣ – الإدارة العامـــة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي . **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٨٧.

٤ – وزارة التربية والتعليم : **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**، كانون ثاني، ٢٠٠١م، ص١٣.

٥ – نفس المرجع ، ص١٣.

١٤. الإدارة العامة للأبنية والمشاريع:

من المعروف بأن العملية التعليمية لا تتم إلا بوجود عناصر متكاملة حتى تنجح، ومن ضمن هذه العناصـــر وهـــو المكـــان الذي تقوم فيه العملية التعليمية ألا وهو البناية المدرسة والمرافق التابعة لها، ومن هنا فان عملية تنظيم البناء المدرسي ومرافقه وتطويرها تحتاج إلى جهة تقوم بمتابعتها وتنظيمها، فمـــن هنا قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطيني بإيجاد الإدارة العامة للأبنية والمشاريع، التي أوكلت إلـــيها مهمـــة إنشاء الأبنية المدرسية والمشاريع التربوية(١)، والعمل على توفير متطلباتها وفق الأنظمة المعمول بها، وفقا للاتفاقيات المبرمة مع الجهات الممولة، بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية داخل الوزارة وخارجها.(٢)

١٥. الإدارة العامة للتدقيق والرقابة الداخلية:

تقـــوم الإدارة العامـــة للتدقـــيق والـــرقابة الداخلـــية بمهمة رئيسية وهي التأكد من أن التعليمات والإجراءات والقرارات التي يتخذها المسؤولون في الوزارة، تتوافق مع السياسات التربوية الفلسطينية وتنفذ وفق التعليمات والصلاحيات المحددة في التشريعات المالية والإدارية والمبادئ والأسس المعمول بها في وزارة التربية والتعليم.(٣)

كمـــا وتقـــوم هـــذه الإدارة بعملية التأكد من أن الأهداف التي تم تحديدها من قبل وزارة التربية والتعلـــيم يـــتم تحقيقها بكفاءة، وأن الأعمال التي يتم إنجازها من قبل الإدارات العامة والمسؤولين في الـــوزارة ومديـــريات التربـــية والتعلـــيم يتم توثيقها في السجلات والقيود والمستندات والملفات حسب الأصـــول(٤)، والـــتأكد من توفير المواد والأدوات والتجهيزات اللازمة لإنجاز العمل وفق الإمكانيات المـــتاحة وحســـب الأصـــول، كمـــا وتقـــوم الإدارة العامة للتدقيق والرقابة بالتحقق من حسن تخزين واســـتعمال وصـــيانة وتنمـــية المـــواد والتجهـــيزات والمحافظة عليها، والعمل على تحديد المخالفات والانحرافات في الأداء الوظيفي أن وجدت، لتقوم بتحليلها واقتراح الحلول المناسبة من اجلها.(٥)

---

١ - وزارة التربية والتعليم : **الخطة الخمسية التطويرية التربوية الأولى ٢٠٠١/٢٠٠٥م**، ص١.

٢ - وزارة التربـــية والتعلـــيم العالي: **مشروع إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لجهاز التربية والتعليم الفلسطيني الحكومي**. الإدارة العامة لأبنية والمشاريع، ١٩٩٥م، ص١٤.

٣ - وزارة التربـــية والتعليم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم – التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨م**، مرجع سبق ذكره ، ص٣.

٤ - الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي:**الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٥.

٥ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص١١.

١٦. الإدارة العامة للتطوير وإدارة الميدان:

أن العملـية الـتربوية والتعليمـية الفلسـطينية عملية متكاملة ما بين المدرسة ومديريات التربية والتعليم والوزارة، وهذا الترابط والتكامل بحاجة إلى جهة تقوم بتنظيم ومتابعة هذه ، وتسليم، ومن هنا جـاء تأسيس الإدارة العامة للتطوير وإدارة الميدان في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، لتقوم بمهمة إدارة المـيدان وتعزيز الإدارات التربوية بمستوياتها الثلاث وهي المدرسة والمديرية والوزارة، وذلك مـن خـلال تعزيـز دور مديـري المدارس وتطوير آلية اختياره وتحديد احتياجاته وتدريبه ومتابعته وتقيـيمه، وتفعـيل دوره في المجتمع المحلي والوقوف على احتياجات مديريات التربية والتعليم الفنية والإداريـة، مـن أجـل متابعتها وتوفير التسهيلات اللازمة لتلبيتها، وخلق آليات تنسيق فاعلة ما بين الإدارات العامـة فـي وزارة التربية والتعليم وما ينبثق عنها من لجان وقرارات مختلفة، بشكل يضمن تبسيط وتسهيل إجراءاتها في تقديم الخدمة الإدارية.(١)

١٧. ديوان وزارة التربية والتعليم:

لا بـد وان يكـون فـي أي مؤسسة أو دائرة جهة تعنى بمراسلاتها الداخلية والخارجية وتسهيل مهمـات المراجعين، حتى يكون عمل تلك المؤسسة عملاً منظماً وسهلاً، ومن هنا كان لا بد من وجود ديـوان فـي وزارة التربـية والتعليم، ليقوم بالعديد من المهمات والوظائف أهمها الإشراف على عمل الأقسـام التـي يـتألف منها ديوان الوزارة، والتأكد من قيام هذه الأقسام بأعمالها بكفاية وفعالية حسب التعلـيمات الصادرة إليها، كما أن ديوان وزارة التربية والتعليم تلقى على عاتقه مسؤولية تسهيل مهمة المراجعين والإجابة عن تساؤلاتهم وتوجيههم إلى الموظفين المعنيين في الوزارة.(٢)

كمـا ومـن مهام ديوان الوزارة تسلم البريد الوارد إليها من الإدارات والمؤسسات والمديريات وتحويلها إلى الإدارات العامة والأشخاص المعنيين في الوزارة كل في مجال عمله واختصاصه،وتسليم

---

١ - الإدارة العامـة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي . **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص١١٣.

٢ - وزارة التربـية والتعليم: **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم – التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤-١٩٩٨م**، مرجع سبق ذكره ، ص٣.

الكتـب الصـادرة عـن الوزارة وإداراتها العامة، والعمل على تأمين إيصال هذه الكتب إلى الجهات المعنية والمرسلة إليها، ومتابعة سجلات الدوام لموظفي الوزارة.[1]

١٨. مركز القياس والتقويم:

تأسـس مركـز القـياس والـتقويم في وزارة التربية والتعليم في العام ١٩٩٧م[2]، وذلك بهدف المساهمة في تحسين نوعية التعليم في فلسطين كما ورد في الخطة الخمسية لوزارة التربية والتعليم[3]، وذلـك بهـدف تفعيل استخدام أسس وآليات التقويم التربوي العملية وتطويرها وتزويد عناصر النظام الـتربوي وعملية تطوير المناهج الفلسطينية بمؤشرات نوعية حديثة ومنتظمة عن واقع تحصيل طلبة فلسـطين، كمـا ويقوم المركز بتدريب المعلمين على استخدام آليات التقويم التربوي وتزويدهم بالمواد ذات العلاقة.[4]

كمـا أن مركـز القـياس والـتقويم يقوم بالعديد من النشاطات الهامة التي لم يعهدها التعليم الفلسطيني على مدار الفترات التاريخية التي سبقت مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية أهمها:

أ. التقويم الوطني:

يقـوم مركز القياس والتقويم بتطوير وبناء اختبارات وطنية مقننة يتم تطبيقها على طلبة فلسطين لصـفوف محـددة في بعض المواد الدراسية[5]، كما ويقوم المركز بإعداد أدوات بحثية أخرى مع هذه الاختبارات تكون موجهة للمعلمين والطلبة بهدف جمع بيانات ذات علاقة بالتحصيل.[6]

ب. الأبحاث والدراسات:

يقـوم مركز القياس والتقويم بالاعتماد على البيانات التي يتم جمعها من خلال نشاطات وأعمال المركـز وبالتعاون مع الأكاديميين ومراكز الأبحاث، بالقيام بعمل بعض الأبحاث والدراسات التربوية بهدف تقديم بعض المؤشرات النوعية عن مستوى تحصيل طلبة فلسطين والعوامل المؤثرة فيه.[1]

---

[1] - الإدارة العامـة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي . **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص١١٣.

[2] - Ministry of Education: Palestinian - Education Programme (PALFEP).

[3] - Assessment & Evaluation Center , Educational Evaluation, ٢٠٠٤ , p١.

[4] - وزارة التربية والتعليم: **المشروع التربوي الفنلندي الفلسطيني**. د.ن ، د.م ، د.س.

[5] - وزارة التربية والتعليم: **نافذة على التعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧.

[6] - مقابلة شخصية: **رباح سلامة** ، وزارة التربية والتعليم ، مركز القياس والتقويم ، ٢٠/١١/٢٠٠٤م.

ج. تدريب المعلمين الفلسطينيين:

يقــوم مركــز القــياس والتقويم بالتعاون مع الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي بوزارة التربــية والتعلــيم بتدريــب المعلمــين في الميدان على استخدام بعض آليات التقويم في غرفة الصف لمراقــبة تعليم الطلبة[2]، كما ويقوم مركز القياس والتقويم بتطبيق بعض البرامج الريادية محاولاً بذلك إدخــال طــرق التقويم الحديثة للنظام التربوي الفلسطيني[3]، وانطلاقاً من واقع نظام التعليم المتبع في المــدارس الفلســطينية والكيفية التي يتم بها تقويم تعلم الطلبة، فقد ظهرت الحاجة لدى المركز لتطوير إســتراتيجيات القــياس والــتقويم التي يستخدمها المعلم داخل الغرفة الصفية، فمن هنا انطلق المركز بالتعاون مع الخبراء التربويين في هذا المجال بتطوير مشروع ريادي وهو:

" لتعلم الفعال وتطوير آليات القياس والتقويم "*.[4]

د. تقويم البرامج التربوية:

يقــوم مركــز القياس والتقويم بوزارة التربية والتعليم بتقويم بعض البرامج التربوية، وذلك على صــعيد الــتقويم الكلي أو تقويم تحصيل الطلبة المشاركين فيها، وذلك بالتعاون مع الدوائر المعنية بتلك الــبرامج فــي وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، كما ويشارك المركز الإدارات العامة في الوزارة في إعداد أدوات التقويم المختلفة التي تخدم الأهداف العامة للوزارة.[5]

هـــ. التقويم الدولي:

يحــاول المركــز دائمــا المشاركة في الدراسات الدولية من أجل تزويد متخذي القرار التربوي بمؤشرات حول العملية التعليمية في سياقها الدولي، وهذا ما لم يكن مجوداً في ظل الاحتلال.[6]

---

[1] – مقابلة شخصية: علا الخليلي ، وزارة التربية والتعليم ، مركز القياس والتقويم ، ٢٠٠٤/١١/٢٢م.

[2] – **جريدة مسيرة التربية** : العدد ٣٠، ٢٠٠٠م، ص١٩.

[3] – وزارة التربية والتعليم، **مركز القياس والتقويم**: نشرة خاصة بالمركز، ص٢.

[4] – عــلا الخليلي (منسق): مركز القياس والتقويم: **دليل المعلم في التعليم والتعلم**. الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٣م، ص٣.

[5] – مقابلة شخصية: علا الخليلي ، وزارة التربية والتعليم ، مدير مركز القياس والتقويم ، ٢٠٠٤/١١/٢٢م.

[6] – وزارة التربية والتعليم العالي : **مركز القياس والتقويم، القياس والتقويم – ضبط النوعية أساس للتطوير، ٢٠٠٤ م**، نشرة.

١٩. الدائرة القانونية:

تقـوم الدائـرة القانونية في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمهام أساسية ورئيسية كأي دائرة قانونـية في أي مؤسسة أو وزارة ثانية، حيث أن أهم مهام هذه الدائرة هو إبداء المشورة القانونية في أيـة قضـية مـن قضـايا الوزارة التي تحال إليها، والاشتراك في إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعلـيمات التـي تضـعها وزارة التربـية والتعليم ومتابعة إصدارها، والإعلام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بعمل الوزارة والقيام بعملية توثيقها.[١]

ومـن جهة أخرى تعمل الدائرة القانونية بوزارة التربية والتعليم الفلسطينية على تدقيق القرارات والـبلاغات والتعلـيمات التي تقوم بإعدادها الإدارات المختصة، وإقامة الدعاوى باسم وزارة التربية والتعلـيم كلما اقتضى الأمر على الأشخاص والجهات والعاملين في الإدارات الأخرى، وذلك من أجل الحفـاظ على الحقوق والتنظيمات، كما وتشارك في لجان التحقيق التي يشكلها وزير التربية والتعليم، ومتابعة القضايا ودعاوى الوزارة من تاريخ إقامتها وحتى تنفيذها.[٢]

كمـا أن الدائـرة القانونـية فـي وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تقوم بمهمة تزويد الوزارات ومديـريات التربـية والتعليم بالنصوص القانونية في وزارة التربية والتعليم من أجل تحريك الدعاوى على المواطنين المخالفين لأحكام قانون التعليم الإلزامي.[٣]

خامساً: مرحلة التقدم نحو الأهداف (١٩٩٤-١٩٩٨م):

لقـد طرأ تغير جوهري وكبير في العملية التربوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد تسـلم السـلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة التربية والتعليم مسؤولياتها تجاه التعليم الفلسطيني بعد زوال سـيطرة سـلطات الاحتلال الإسرائيلي عن التعليم الفلسطيني، حيث أن هذه المرحلة الانتقالية لم تكن عملية ومرحلة سهلة وذلك لسببين هما:[٤]

أولا: الفترة الزمنية القصيرة التي تم فيها تسلم الجهاز التربوي الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

---

١ - الإدارة العامـة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي : **الوصف الوظيفي لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص١٢٢.

٢ - وزارة التربية والتعليم: **الإدارة التربوية في التجربة الفلسطينية** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢.

٣ - نفس المرجع ، ص١٣.

٤ - وزارة التربية والتعليم : **تقرير التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠م**، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦.

ثانيا: المشكلات الكبيرة والكثيرة التي ورثتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في الجهاز التربوي الفلسطيني من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ومـــن هـــنا بـــدأت وزارة التربـــية والتعلـــيم بالعمل على تنمية رؤى مستقبلية واضحة للتعليم الفلســـطيني، بحيـــث تـــتجاوز الماضـــي المرير الذي واجهه التعليم الفلسطيني تحت سطوة الاحتلال الإســـرائيلي، والعمل على إعادة بناء ما أحدثته سلطات الاحتلال الإسرائيلي من تراجع وتخلف ودمار وجمـــود فـــي حقل التربية والتعليم الفلسطيني بما فيها القدس الشريف، وكذلك التطلع إلى مستقبل يعيد ارتباط الأجيال الفلسطينية الجديدة بتاريخها وينير طريقها إلى المستقبل.(١)

وانطلاقـــاً مـــن هذه الرؤى التربوية الفلسطينية، بدأت وزارة التربية والتعليم بالاهتمام بتحسين نوعية التعلـــيم المتمـــثل في الفكر النقدي والفكر التحليلي واكتساب مهارات الحياة وغيرها من الأمور، وذلك مـــن خلال القيام بعملية إتمام إنتاج المنهاج الفلسطيني الأول وتطبيقه، وتحسين البيئة التعليمية وتدريب المعلميـــن الفلســـطينيين وإدخـــال التقنـــيات الحديثة في التعليم، وإشراك المجتمع في العملية التربوية والتعليمـــية، هـــذا بالإضـــافة إلى اهتمام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتلبية الطلب المتزايد على الدراســـة الناتج عن التزايد السكاني بشكل طبيعي، وعودة بعض المبعدين الفلسطينيين الذين تم طردهم عـــنوة مـــن ديـــارهم، ومـــن هنا نستنتج بأن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تسعى إلى تجنيد جميع المصادر المختلفة للنهوض بالتعليم في فلسطين.(٢)

ومن هنا فإن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تعمل جاهدة على تحقيق الأمور التالية:

أولاً: تهيـــئة الأجيال الفلسطينية الجديدة وتنمية قدراتها وتفجير طاقاتها الداخلية، من اجل أن تكون هذه الأجـــيال قادرة على التطلع للمستقبل بروح متفائلة وواثقة، وذلك من خلال اعتبار المدرسة أداة مساعدة لاكتساب المهارات المتنوعة، والمرونة اللازمة للتفاعل الإيجابي مع البيئة المحيطة.(٣)

ثانـــياً: مســـاعدة الأجيال الفلسطينية على فهم أنفسهم، والتعرف على الخيارات المفتوحة أمام مجتمعهم الفلسطيني بشكل إيجابي، مع إكسابهم القدرة على التفاعل مع الثقافات المختلفة بروح ناقدة.(٤)

ثالـــثاً: غـــرس وتنمية الطاقات المبدعة للأجيال القادمة، والحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطيني في ظل التحولات العميقة والمتنامية بالوتيرة العالية التي يشهدها العالم اليوم.(٥)

---

١ – نفس المرجع ، ص٢٦.

٢ – وزارة التربية والتعليم: **التعليم للجميع خلال مرحلتين التقرير الوطني الفلسطيني** ، ص١٠.

٣ – وزارة التربية والتعليم : **تقرير التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠م**، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦.

٤ – وزارة التربية والتعليم العالي: **نظرة استراتيجية لتطوير التربية والتعليم في فلسطين**، مرجع سبق ذكره ، ص٨.

٥ – وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع خلال مرحلتين "التقرير الوطني الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره ص١٠.

وحتى تستطيع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من تحقيق الأهداف التي تصبو إليها بنجاح، فان ذلك يتطلب توفير الغايات الأساسية للأجيال القادمة وأهمها:

١- امتلاك اللغة المنظمة والسليمة والكفاية في استعمالها، واستعمال المهارات المتنوعة مثل القراءة والكتابة والإصغاء والملاحظة، مع تأهيل الطالب لامتلاك لغة عالمية.

٢- نمو القدرات العقلية للأجيال القادمة والتمكن من العمليات الأساسية كالقياس والتقدير والتخمين والمفاضلة.

٣- توسيع فهم الأجيال القادمة للعالم المحيط بها، وتمكينها من استعمال المبتكرات الحديثة كالحاسوب والأدوات العلمية الأخرى.[١]

أ. الإستراتيجية والتخطيط:

لا بد وأن يكون لكل وزارة كانت إستراتيجية تقوم من خلالها، بالعمل والتخطيط ليكون عملها عملاً منظماً، ويحقق الأهداف والغايات التي تم وضعها من أجل تحقيقها بنجاح، ومن الطبيعي كون وزارة التربية والتعليم حديثة الإنشاء، حيث تم تأسيس الوزارة في العام ١٩٩٤م عندما تسلمت صلاحيات التعليم الفلسطيني من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن وزارة التربية والتعليم سارت في بداية الأمر حسب خطط قصيرة الأجل، وفيما بعد كان لا بد من وضع خطوات تسير عليها من أجل تنظيم العمل التربوي والرقي به وتطويره وتحقيق أهدافه، فقامت الوزارة بإعداد الخطة الخمسية التي بدأت من العام ٢٠٠٠-٢٠٠٥م.[٢]

ومن هنا بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالنظر في كيفية تغيير وتطوير العملية التربوية الفلسطينية، وإخراجها من المستنقع الذي وضعته فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدار سنوات طويلة خاصة فيما يتعلق بموضوع المناهج، حيث عكفت وزارة التربية والتعليم من خلال الخطة الخمسية للوزارة على وضع منهاج فلسطيني جديد، تمت الموافقة على وثيقة المنهاج الفلسطيني الجديد في المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ ١٩٩٨/٣/٣١م[٣]، حيث بدأت وزارة التربية والتعليم بصياغة المنهاج الفلسطيني الجديد وبدء بالعمل به في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدارس القدس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية ابتداءً من العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١م في الصفين الأول والسادس الأساسيين، وفي العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م في الصفين الثاني والسابع

---

١ - وزارة التربية والتعليم العالي: نظرة استراتيجية لتطوير التربية والتعليم في فلسطين، مرجع سبق ذكره ، ص٨.

٢ - Ministry of Education , Five-year Education Development Plan ٢٠٠٠-٢٠٠٥ :p ٦١.

٣ - وزارة التربية والتعليم : تقرير التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠م ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧.

الأساسيين، وسوف يستمر العمل بصياغة المنهاج الفلسطيني الجديد حسب الخطة الخمسية للوزارة ليتم الانـتهاء منه في العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م ليصبح بذلك المنهاج المطبق في المدارس الفلسطينية منهاجاً فلسطينياً بالكامل.(١)

وخـلال فـترة الخطـة الخمسـية تقوم وزارة التربية والتعليم بمراجعة دورية للخطة الخمسية والمـنهاج الفلسـطيني الجديـد، وذلـك مـن اجـل تحديثها وتطويرها كي تتكيف على ضوء تجربة المجـتمع الفلسـطيني، وعلـى ضـوء المسـتجدات الاقتصـادية والاجتماعـية فـي المحيطيـن المجاور والعالمي.(٢)

ب. بنية وزارة التربية والتعليم وعملية صنع القرار:

إن عملـية اتخـاذ القـرارات داخـل أي مؤسسـة يجـب أن يتم بطريقة منظمة ودقيقة حسب بنيـتها التنظيمـية، وذلـك من أجل تسيير عملها، وحتى يتم نجاح عمل تلك الوزارة واتخاذ القرارات المناسـبة بطـريقة مـنظمة ومناسبة من قبل أصحاب القرار داخل الوزارة، حيث يقف وزير التربية والتعلـيم علـى رأس هـرم عملية صنع القرار بما في ذلك إقرار المنهاج، وتنفيذ الخطة الخمسية بعد إقرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني، وتوقيعها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويسـاعد وزير التربية والتعليم في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في عملية صنع القرار لجنة تـتكون من وكيل وزارة التربية والتعليم والوكلاء المساعدين والمديرين العامين في الوزارة، أما فيما يـتعلق بالدراسـات وتنفـيذ السياسـات التربوية للوزارة فتقوم بها الإدارات العامة التي تتكون منها الوزارة.(٣)

سادساً: تحليل لأوضاع التعليم الفلسطيني العام في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨م):

مـنذ أن تـم تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في العام ١٩٩٤م، بدأت بالإشراف على النظام التربوي الفلسطيني، حيث أن مدة التعليم المدرسي تبلغ اثنتا عشرة سنة دراسية، تبدأ من الصف الأول الأساسـي وتنتهـي بالصـف الثانـي عشر، وتتكون فترة التعليم المدرسي من التعليم الأساسي

---

١ - وزارة التربـية والتعليم – الإدارة العامة للمناهج التربوية : **خطة المنهاج الفلسطيني الأول** ، مرجع سبق ذكره، ص٤٨.

٢ - وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع خلال مرحلتين التقرير الوطني الفلسطيني** ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠.

٣ - وزارة التربية والتعليم: **تقرير التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠م** ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٧.

والتعليم الثانوي، حيث أن فترة التعليم الأساسي (وهو التعليم الإلزامي) في فلسطين تشمل الصفوف (١-١٠) وتقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المرحلة الأساسية الدنيا وتشمل الصفوف الأساسية (١-٤) ويلتحق بها الطلبة من عمر خمس سنوات وسبعة اشهر إلى عشرة سنوات.

القسم الثاني: المرحلة الأساسية العليا وتشمل الصفوف (٥-١٠) وتتراوح أعمار الطلبة فيها من عشرة سنوات إلى ستة عشرة سنة.[١]

أما فيما يتعلق بالتعليم الثانوي الفلسطيني فانه يغطي الصفوف (١١-١٢)، ويقسم إلى قسمين:[٢]

القسم الأول: التعليم الأكاديمي.

القسم الثاني: التعليم المهني.

وفيما يتعلق بالتعليم الأكاديمي فإن الطالب الفلسطيني يجتاز الصف الحادي عشر في المباحث العلمية أو الأدبية وفقا لقدراته وخياراته، ويكمل الطالب دراسته في الصف الثاني عشر، ويمنح هنا الطالب شهادة مدرسية تشهد بإنهائه (١٢) عاماً دراسياً وإكماله المرحلة الدراسية في التعليم العام، ويتقدم الطلبة لامتحان شهادة الثانوية العامة (**التوجيهي**)، وتتراوح أعمار الطلبة الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي من (١٦-١٧) عاماً.[٣]

ومن هنا فقد رأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية من اجل تطبيق النظام التعليمي الفلسطيني بنجاح وتطور، وإعادة تطوير وتأهيل مديري المدارس والمعلمين الفلسطينيين الذين يقومون بعملية تنفيذ العملية التربوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ممن يحملون الشهادات العلمية دون حصولهم على مساقات في التربية والمسلكيات، وقد استدعى الأمر لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية من عملية تجديد وتحديث معلومات المعلمين الفلسطينيين العاملين في المدارس الفلسطينية، وتنمية قدراتهم وأدائهم المهني والتخصصي، وذلك من خلال قيام الوزارة بإعادة تأهيل العملية التربوية الفلسطينية، ومن أجل تحقيق هذه العملية بنجاح، فقد قامت الوزارة بإعداد وتنفيذ برامج متعددة من أبرزها وأهمها:[٤]

---

١ - وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للمناهج التربوية: **خطة المنهاج الفلسطيني الأول** ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢ - نفس المرجع ، ص٣٤.

٣ - وزارة التربية والتعليم: **التعليم للجميع خلال مرحلتين "التقرير الوطني الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره ، ص١٨.

٤ - نفس المرجع ، ص٣٤.

١. تأهيل المعلمين الفلسطينيين:

اعتمدت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية العديد من الخطوات من أجل إعادة تأهيل المعلمين الفلسطينيين، كونهم هم الذين يقومون بتنفيذ العملية التربوية، حيث أن عدم تأهيلهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، قد فرض على وزارة التربية والتعليم إعادة تأهيلهم وتحديث معلوماتهم[١]، ومن أجل ذلك قامت باتخاذ عدد من الخطوات أهمها:[٢]

١- تطوير برامج تدريب للمعلمين الفلسطينيين قبل الخدمة وذلك بالتعاون مع المؤسسات التربوية والمعنية في ذلك الأمر.

٢- تطوير برامج تدريبية للمعلمين الفلسطينيين أثناء الخدمة في المجال المعرفي والمجال والسلوكي.[٣]

٣- تشجيع الأنماط التعليمية المتقدمة والمستمدة من البرامج الريادية في مجال التعليم والتعلم.

٤- مساعدة المعلم الفلسطيني على النمو المهني الذاتي، وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية داخل المدرسة.

٥- تطوير دور المعلم الفلسطيني كمرب.

٦- إعداد دراسات من أجل تحديد الحاجات التدريبية في المجال الفني.

٢. الإدارة المدرسية:

واجهت الإدارة المدرسية زمن الاحتلال الإسرائيلي العديد من المشاكل والمصاعب والمتاعب، خاصة عدم التأهيل والتدريب لمدير المدرسة والإدارة المدرسية، ومن هنا فكان لزاماً على وزارة التربية والتعليم الفلسطينية إعادة تأهيل وتدريب الإدارة المدرسية لتساعد في نجاح العملية التربوية الفلسطينية، وهنا قامت الوزارة باتخاذ العديد من الخطوات أهمها:[٤]

١- تطوير برنامج التطوير المدرسي، ومنها تطوير المدرسة الفلسطينية كوحدة تطوير أساسية، وهذا ما لم تسمح به سلطات الاحتلال الإسرائيلي زمن سيطرتها على الجهاز التربوي الفلسطيني.

---

[١] - وزارة التربية والتعليم: **الخطة الخمسية التطويرية التربوية الأولى ٢٠٠١- ٢٠٠٥م موجز توضيحي**، مرجع سبق ذكره، ص١.

[٢] - وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع خلال مرحلتين "التقرير الوطني الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره، ص١٩.

[٣] - **أنظر الملحق رقم (١٧)** : دورات التدريب للموظفين في الجهاز التربوي الفلسطيني التي عقدت ما بين ١/١/ ١٩٩٥م ولغاية ٣١/١٢/١٩٩٨م.

[٤] - نفس المرجع، ص١٩.

٢- تطويــر كفايـــات وقـــدرات مديـــر المدرسة في مجال الإدارة والإشراف، وكذلك تعميق توجهاته الإيجابـــية وتنمـــية قدراتـــه المهنـــية، وتعميق فهمه للدور الرئيسي الذي تلعبه المدرسة في عملية التنمية والبناء الوطني.

٣- ربط المدرسة الفلسطينية بالمجتمع المحلي، وتعزيز صلتها به وتوجيهها نحو خدمته وتطويره.

٣. الإدارة بصورة عـــامة:

عـــانى الجهاز التربوي الفلسطيني في عهد الاحتلال الإسرائيلي ما عانى، حيث أنه استولى على العملـــية التربوية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحاول دائماً تسييره بما يتلاءم ويتفق مع أهدافـــه ومصالحه، وبالتالي لم يكن هناك جهة فلسطينية توجه التعليم الفلسطيني بشكل رسمي، واستمر الحـــال هكـــذا حتى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي بـــدأت بالإشراف على الجهاز التربوي الفلسطيني، وبالتالي تعيين موظفين جدد في هذه الوزارة وقعت على أكتافهم وعاتقهم مسؤولية تسيير العملية التربوية بمسارها الصحيح وتحقيق أهدافها بنجاح.

ومـــن هنا فكان لزاماً على وزارة التربوية والتعليم الفلسطينية من اجل النجاح بهذه العملية والرقي بها، أن تقوم بتطوير وتأهيل العاملين في إدارات الوزارة، ومن اجل ذلك قامت باتخاذ العديد من الخطوات أهمها:(١)

١- تقوية مهارات القيادة التربوية عند العاملين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

٢- تعميق مفهوم القواعد والسلوكيات الأخلاقية عند موظفي الوزارة.

٣- تطوير المهارات والكفايات المهنية الخاصة بالقيام بمهام محددة.

٤- زيادة المعرفة لدى الموظفين الإداريين بطرق الإدارة الحديثة والأتمتة الإدارية.

٥- إعداد لوائح تنظيم عمل الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

٦- إعداد دراسات من اجل تحديد الحاجات التدريبية في المجال الإداري.

٤. الخـــدمـــات:

كـــان لزاماً على وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بعد تسلمها لصلاحيات التعليم الفلسطيني، أن تقـــوم بتوفير الخدمات الأساسية والضرورية للجهاز التربوي الفلسطيني والعملية التربوية الفلسطينية، تلـــك الخدمـــات التـــي حرمـــت منها العملية التعليمية الفلسطينية طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي،

---

(١) - وزارة التربية والتعليم : تقرير التعليم للجميع - تقييم العام ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره ، ص٣٥.

واستيلائه على الجهاز التربوي الفلسطيني وعدم توفيره للحد الأدنى من الخدمات اللازمة للتعليم الفلسطيني.

فمن هنا قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية باتخاذ عدد من الإجراءات فيما يتعلق بالخدمات اللازمة للعملية التعليمية الفلسطينية كان أهمها:[1]

١- إعداد الطواقم الفنية التي تلبي حاجات الدوائر المختلفة وأهمها التقنيات التربوية، المناهج وإعداد الكتب المدرسية، السكرتارية المتطورة، الهندسة والأبنية وغيرها من الأمور.
٢- توسيع البنية التحتية للجهاز التربوي الفلسطيني التي دمرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
٣- إقامة بناء ومكان مركزي يتم فيه تدريب العاملين في الجهاز التربوي الفلسطيني من معلمين ومديري مدارس وموظفين.
٤- إعداد وتوفير أماكن تدريب في مديريات التربية والتعليم في فلسطين.
٥- الاستفادة من مراكز المصادر بعد تجهيزها وتشغيلها.

أ. المؤهلات العلمية للمعلمين الفلسطينيين:

عانى الجهاز التربوي الفلسطيني زمن الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بمؤهلات العاملين في الجهاز التربوي في الضفة الغربية وقطاع غزة معاناةً كبيرة، حيث أن سلطات الاحتلال كانت تقوم وبطريقة متعمدة بعدم توفير ورفد الجهاز التربوي الفلسطيني بالمعلمين أصحاب المؤهلات العلمية العالية والكافية، وكانت تحاول دائماً تعيين المعلمين ذوي المؤهلات العلمية المتدنية، وهذه من أبرز المشاكل التي عاناها التعليم الفلسطيني زمن الاحتلال الإسرائيلي.

ولكن عندما قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وتسلمت صلاحيات التعليم الفلسطيني، فقد طرأ تحسناً كبيراً في مستوى تأهيل المعلمين خاصة العاملين في المدارس الحكومية، حيث قامت بإدخال المؤهلات الجامعية في مختلف التخصصات للجهاز التعليمي الفلسطيني، ووزعت المؤهلات العلمية الجامعية والعالية على جميع مديريات التربية والتعليم في جميع أنحاء الوطن دون تمييز ولمختلف المراحل الدراسية[2]، وهذا على العكس تماماً مما كان عليه الوضع التعليمي زمن الاحتلال الإسرائيلي، ويبين **الجدول رقم (١٣)** مدى تطور مؤهلات المعلمين الفلسطينيين منذ تسلم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية لمسؤولية التعليم.

---

[1] - نفس المرجع ، ص٣٥.

[2] - وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٦.

حيـــث أننا سنلاحظ من خلال الجدول بأن هناك تطوراً كبيراً وتحولاً نوعياً وملحوظاً في نوعية الشـــهادات التـــي بـــدأت تتوافد للعمل في جهاز التربية والتعليم الفلسطيني بعد استلام السلطة الوطنية الفلســـطينية له، فيلاحظ بأن عدد المعلمين الحاملين لدرجة الثانوية العامة قد قلت وتناقصت وتراجعت بشكل كبير جداً في العام الدراسي ١٩٩٤م ولغاية العام ١٩٩٨م مقارنة بعدد المعلمين الكلي.

والملاحـــظ كذلـــك بأنـــه سنةً بعد سنة بدأ جهاز التربية والتعليم الفلسطيني يضم المعلمين حاملي المؤهلات العلمية العالية، فإذا نظرنا للمعلمين من حملة البكالوريوس، فقد كان عددهم في العام ١٩٩٤ م (٤٩٦٩) معلمـــاً، بيـــنما أصبح عددهم في العام ١٩٩٨م حوالي (١٠١٧١) معلماً، وهذا إن دل على شـــيء فإنمـــا يدل على مدى التطور والتقدم الذي طرأ على العملية التعليمية الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول رقم (١٣) [1]

توزيع المعلمين الفلسطينيين حسب السلطة المشرفة والمؤهل العلمي لسنوات مختلفة

السلطة المشرفة	المؤهل العلمي	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
حكومة	ثانوية فأقل	٣٢٤	٢٥١	٢٨٥	٣١٥	٣٠٢
	دبلوم متوسط	٧٨٥٣	٧٩٧٩	٨٢٧٤	٨٥٠٥	٨٤٨٥
	بكالوريوس	٤٩٦٩	٦١٦٥	٧٤٤٦	٨٩٨٠	١٠١٧١
	دبلوم عالي	٣١٠	٢٣٢	٣٤١	٢٧٤	١٠٠
	ماجستير فأعلى	٧٧	١١٥	١٥٢	١٨٤	٢٠٥
المجموع		١٣٥٣٣	١٤٧٤٢	١٦٤٩٨	١٨٢٥٨	١٩٢٦٣
وكالة	ثانوية فأقل	٢٦٣	٢٩٩	٢٩٨	٢٦٧	٢٢٥
	دبلوم متوسط	٣٠٥٥	٣١٦٧	٣٣٢١	٣٣٥٧	٣٣٣٧
	بكالوريوس	١٠١٢	١١٣٥	١٢٧٨	١٤٧٥	١٧٣٨
	دبلوم عالي	٢٢	٢٢	٢٩	٢٥	١٤
	ماجستير فأعلى	١٩	٢٠	١٩	٣٠	٣٨
المجموع		٤٣٧١	٤٦٤٣	٤٩٤٥	٥١٥٤	٥٣٥١
خاصة	ثانوية فأقل	٢٢٨	٢٧٣	٢٤٢	٢٣٣	٢١٣
	دبلوم متوسط	٦٥٠	٨٠٦	٨٢٦	٨٨٤	٩٦٢
	بكالوريوس	٩٥٠	١٠٧٧	١٢١٢	١٤٠٢	١٥٥٩
	دبلوم عالي	٥٣	٦٢	٥٥	٣٩	٢٨
	ماجستير فأعلى	٦٣	٦٠	٧٥	٧٥	٦١
المجموع		١٩٤٤	٢٢٧٨	٢٤١٠	٢٦٣٣	٢٨٢٣
مجموع المعلمين		١٩٨٤٨	٢١٦٦٣	٢٣٨٥٣	٢٦٠٤٥	٢٧٤٣٧

وما أود التذكير به هنا إلى أنه يوجد هناك فرق بين نسبة الموظفين والموظفات في فلسطين، ويعود ذلك إلى أسباب هامة يأتي في مقدمتها سياسة التوظيف التي اتبعت في زمن الإحتلال الإسرائيلي

---

[1] – دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**،١٩٩٨/ ١٩٩٩م، رقم (٥). رام الله، فلسطين.

- دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٧م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٧/ ١٩٩٨م، رقم (٤). رام الله، فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٦/ ١٩٩٧م، رقم (٣). رام الله، فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٥م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٥/ ١٩٩٦م، رقم (٢). رام الله، فلسطين.

واســتيلائها علــى الجهاز التعليمي الفلسطيني، وقبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م، كذلــك الفــارق في عملية الحراك الاجتماعي بين الذكور والإناث في المجتمع الفلسطيني، وإلى وجود (٣١٤) مدرســة مخــتلطة من أصل (١٢٣٠) مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تغلب فيها نســبة الذكــور علــى نســبة الإناث، ورغم ذلك فان هناك دور كبير للتقاليد الاجتماعية التي تتجاوز السياسة المعتمدة في بعض الأحيان.[١]

ولكــن فــي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح هناك تحولاً كبيراً، حيث تشير الإحصاءات تدني نسبة الإناث أو المعلمات الفلسطينيات في قطاع غزة عن الضفة الغربية المرخص لهن بالتدريس فــي المدارس الأساسية عن نسبة الذكور أو المعلمين الفلسطينيين، فبينما تقترب نسبة الإناث من نسبة الذكور في الضفة الغربية وهي حوالي (٩٠%)، تصل نسبة الإناث في قطاع غزة إلى حوالي (٦٢%) من نسبة الذكور.

وبشــكل عــام تعانــي فلســطين من تدني نسبة المعلمين المرخص لهم بالتدريس وفقا للمعايير الوطنية، فهي لم تصل تقريبا إلى النصف، على الرغم من أن أهداف وزارة التربية والتعليم الفلسطينية رفع هذه النسبة إلى (١٠٠%)، والأهم من ذلك أن نسبة المرخص لهم بالتدريس وفقاً للمعايير الوطنية ترتفع نسبتهم في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة.

ويعــود الســبب فــي تدنــي النسبة العامة للمعلمين الفلسطينيين المرخص لهم بالتدريس وفقاً للمعايير الوطنية إلى سببين أساسيين هما:

السبب الأول: الظروف السياسية التي عاشتها فلسطين والشعب الفلسطيني، وبالتالي تأخر عملية اعتماد معايير وطنية.

الســبب الثانــي: وجــود عــدد كبير من الجامعات والمعاهد الفلسطينية في الضفة الغربية التي تؤهل المعلميــن الفلسطينيين أكثر من عدد مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، حيث هذا السبب أدى إلى تفاوت النسب بينهما.[٢]

الجهاز التربوي للتعليم الفلسطيني:

لقــد تــم تصــنيف الجهاز التربوي في المدارس الفلسطينية لأغراض إحصائية إلى معلمين وهم الذين يقومون بتنفيذ العملية التربوية في المدارس ويمارسون مهنة التعليم، ويعطون الحصص الدراسية

[١] – وزارة التربية والتعليم : **تقرير التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠**، مرجع سبق ذكره ، ص٤٩.

[٢] – نفس المرجع ، ص٤٩.

فـــي أوقـــات الـــدوام المدرسي بغض النظر عن عدد حصصهم ونوع النشاط الذي يقومون فيه داخل الصــف وخارجــه، وهــناك من جهة أخرى الإداريون الفلسطينيون الذين يمارسون النشاط الإداري، ويدخــل ضــمنهم المديــرون والمساعدون والسكرتارية وأمناء المكتبة وأمناء المستودع والمحاسبين ورؤســاء الديوان وغيرهم، وقد يقوم الإداري الفلسطيني الذي يعمل ضمن الجهاز التربوي الفلسطيني بإعطــاء بعــض الحصــص الدراسية المنتظمة للطلبة في المدرسة، وينسب له مركزاً تعليمياً ومركزاً إداريــاً بنســبة عدد الحصص التي يدرسها من النصاب الكامل، ويمكن أن يكون نصف معلم ونصف إداري إذا درس المعلــم نصــف النصــاب مــن النصــاب الكامل، وهناك أيضا الأطباء والممرضين والمرشــدين والمســتخدمين كالحــراس والسائقين والأذنة الذين يعملون ضمن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية[1]، وهذا ما لم يكن معمولاً به في عهد الاحتلال الإسرائيلي.

وهــناك الموظفيــن الإداريين الذين يعملون في مديريات التربية والتعليم الفلسطينية المنتشرة في الضــفة الغربــية وقطاع والبالغ عددها للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م (١٧) مديرية تربية وتعليم منها (١٣) مديــرية فــي الضفة الغربية وأربع مديريات تربية في قطاع غزة، وكذلك الموظفين الإداريين الذيــن يعملــون في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في رام الله وغزة، حيث أن أعلى منصب إداري فــيها هــو وزير التربية والتعليم، ويليه وكيل الوزارة ومن ثم مســاعديه في الضفــة الغربية وقطاع غزة[2]، وهذا عهد جديد في مسيرة التربية والتعليم الفلسطينية.

ومــا أود قولــه هــنا، بأنــه خلال الخمس سنوات الأولى من عمر وزارة التربية والتعليم بعد تأسيســها، فقــد اســتطاعت مــن بــناء مؤسسات تربوية منتشرة في أرجاء فلسطين، حيث يدير هذه المؤسســات الــتربوية قيادات تربوية على مستوى عال من الكفاءة والمقدرة يجري تأهيلهم وتدريبهم باســتمرار، كمــا تقــوم وزارة التربــية والتعلــيم الفلسطينية برفد ودعم الجهاز الإداري من مختلف التخصصــات العلمية الرفيعة والعالية، كما أن المرأة الفلسطينية في فلسطين تلعب دوراً بارزاً وقيادياً في العملية التربوية الفلسطينية[3].*

---

[1] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧.

[2] – نفس المرجع ، ص ٧٧.

[3] – نفس المرجع ، ص ٧٧.

* **أنظر الملاحق رقم (١٨)** : عدد الموظفين في جهاز التربية والتعليم الحكومي حسب المديرية للعام الدراسي ١٩٩٨/ ١٩٩٩م.

ب. تدريب وتأهيل الجهاز التربوي الفلسطيني:

واجه الجهاز التربوي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من المشاكل والصعوبات في عهد الاحتلال الإسرائيلي، كان أبرزها عدم تأهيل وتدريب العاملين فيه، ولكن عندما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية وتم تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي أوكلت إليها مهمة وصلاحيات الإشراف على الجهاز التربوي الفلسطيني، كان أحد أهم أولوياتها هو إعادة تأهيل وتدريب المعلمين والجهاز الإداري الذي كان يعمل في الجهاز التربوي والتعليمي زمن الاحتلال الإسرائيلي وكذلك تأهيل المعلمين والموظفين الذين تم تعيينهم حديثا في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.[1]

فقد استندت فلسفة وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منذ تأسيسها في العام ١٩٩٤م على إعادة التأهيل والتدريب للمعلمين أثناء الخدمة، وذلك بهدف رفع مستوى وأداء المعلمين الفلسطينيين وإثراء معرفتهم وإكسابهم مهارات جديدة وصقل اتجاهاتهم بعد أن تم تدريبهم قبل الخدمة في الجامعات والمعاهد.[2]

وكي تجعل وزارة التربية والتعليم عملية التدريب تحقق أهدافها وأغراضها بنجاح على أكمل وجه، فقد وضعت لهذا التدريب أهدافاً محددة وبشكل جيد بحيث تلبي الاحتياجات الفعلية للمعلمين والمتدربين الفلسطينيين وكذلك الاحتياجات التطويرية، ومن أهم الأهداف العامة التي تسعى وزارة التربية والتعليم لتحقيقها بنجاح من خلال برامج التدريب هي:

١- تطوير معلومات المعلمين الفلسطينيين ومهاراتهم واتجاهاتهم وكفاءاتهم وقدراتهم المهنية.
٢- تطوير المعايير التي تساعد المعلمين الفلسطينيين على قياس وتقويم أدوارهم التعليمية في ضوء التغيرات الخاصة في مجالات العلم والمعرفة ودورهم في إعداد الطلبة لهذه المعرفة.
٣- تطوير مهنة التعليم بشكل عام.

وبالإضافة إلى عملية تدريب المعلمين الفلسطينيين وتطوير معارفهم وقدراتهم، فلا ننس بان السلطة الوطنية ممثلة بوزارة التربية والتعليم قد قامت بإعداد منهاج فلسطيني جديد، بدلاً من المناهج التي كانت تدرس في المدارس الفلسطينية في عهد الاحتلال الإسرائيلي، وهذا يتطلب إعادة تأهيل المعلمين الفلسطينيين قبل البدء بإدخال المنهاج الفلسطيني الجديد إلى المدارس الفلسطينية في العام ٢٠٠٠م، حيث أن خصائص برامج التدريب يجب أن تواكب المتغيرات التي تطرأ على المناهج التربوية والمستجدات التربوية والعلمية، ويجب أن تتصف هذه البرامج بالمرونة والانفتاح وان تلجأ

---

[1] - وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع خلال مرحلتين – التقرير الوطني الفلسطيني**، مرجع سبق ذكره ، ص٥٨.

[2] - وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨.

إلــى التنويع في الأساليب التدريبية نتيجة لتنوع خصائص وأهداف فئات المعلمين المستهدفين من هذه الــبرامج التدريبــية، وأن تتصف بالشمول والتكامل كي تشتمل على جميع الكفاءات ذات الصلة بعمل المتدربين، وان تتصف كذلك بالاستمرارية وتواكب التغيرات والحاجات المستجدة.[1] *

فمنذ تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، قامت الإدارة العامة للتدريب والإشراف التربوي بوضـــع خطة شاملة من اجل إعادة تأهيل وتدريب الجهاز التربوي الفلسطيني، فقد باشرت منذ تسلمها لصلاحيات التعليم لعقد الدورات التدريبية في مختلف مديريات التربية والتعليم في أرجاء الوطن، وهذا ما لم يكن موجوداً في عهد الاحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بتأهيل وتدريب الجهاز التربوي الفلسطيني، ومـــن أجـــل إثبات مدى اهتمام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمدى اهتمامها بإصلاح جهاز التعليم الفلسطيني وإعادة تأهيله وتدريبيه، فسوف أقوم بعرض جدول أبين من خلاله عدد الدورات التي قامت وزارة التربــية والتعليم بتنفيذها وعقدها خلال الفترة ١٩٩٥/١/١م ولغاية ١٩٩٨/١٢/٣١م، والتي بلغ عددهـــا حوالي (١٢٤١) دورة تدريبية بما يعادل (٣٧٠٥٢) ساعة تدريبية أي (٠٩٥٢٠) يوم تدريبي، وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات حوالي (٢٨٣٦٠) معلماً ومدير مدرسة وإداري.[2]

كمـــا أن وزارة التربــية والتعلـــيم قامـــت بإرسال العدد من البعثات والدورات التدريبية لخارج فلســـطين مـــن أجـــل التدرب على بعض الأمور التربوية والتعليمية والإدارية، حيث بلغ عددها (٥٨) دورة تدريبـــية فـــي الـــبلدان العربية و (٢٣) دورة إلى أوروبا وغيرها من البلدان، وهذا ما لم يعهده ويعرفه الجهاز التربوي الفلسطيني زمن الاحتلال الإسرائيلي وغيره من الأزمنة.[3]

وخلاصـــة القـــول بـــان عملـــية التدريب والتأهيل للكوادر التربوية الفلسطينية وخاصة الكوادر التعليمـــية، يجـــب أن لا تقتصر على التدريب أثناء الخدمة، ولا بد من الاهتمام بالتعليم ما قبل الخدمة عـــن طـــريق أيجـــاد نـــوع من التعاون والتواصل بين وزارة التربية والتعليم والمؤسسات الفلسطينية والجامعـــات والمؤسسات التعليمية، وذلك من اجل وضع سياسة واضحة وقابلة للتطبيق واعتماد برامج وشـــروط محـــددة فـــي مجال تأهيل المعلمين، وعلى ضوء تحقيق هذه البرامج يتم إعطاء التراخيص

---

[1] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨.

* – **أنظر الملحق رقم (١٩)** : دورات تدريب الموظفين في الجهاز التربوي الفلسطيني حسب المجال التي عقدت في الفترة ما بين ١٩٩٥/١/١م إلى ١٩٩٨/١٢/٣١م.

[2] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن** العشرين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

[3] – وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع خلال مرحلتين – التقرير الوطني الفلسطيني** ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٢

اللازمـــة لمـــزاولة المهنة، على أن تبنى عملية الاعتماد بناءً على مجموعة من المعايير التي توجد لها محكمـــات واضـــحة، وأن يـــتم الاتفـــاق علـــى هذه المعايير بين الأطراف المعنية بهذه العملية وهم: الحكومات والجامعات وكليات التربية والمعلمون.[1]

ومـــن أجـــل إبراز مدى اهتمام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتطوير وإعادة تأهيل وتدريب موظفـــي الـــوزارة بكافـــة طواقمهـــا، فلا بد لنا من التعرف على أهم الدورات والمجالات التي قامت الـــوزارة بعقدهـــا وتنفيذها في الوزارة أو خارجها، وهذا ما لم يكن موجوداً أيام الاحتلال الإسرائيلي، وإن دل هـــذا علـــى شيء فإنما يدل على مدى اهتمام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمدى اهتمامها علـــى رفـــع كفـــاءة موظفـــيها خاصة المعلمين الذين ينفذون العملية التربوية والتعليمية في المدارس الفلسطينية. (أنظر الملحق رقم ١٩)

ج. البنية التحتية للمدارس الحكومية الفلسطينية:

عانـــت المـــدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية في عهد الاحتلال الإسرائيلي الكثير من المشـــاكل التـــي بـــرزت بشكل واضح في المسيرة التربوية الفلسطينية، وعندما تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية التعليم الفلسطيني، استلمت المدارس بواقعها ومشاكلها، وسوف يقوم الباحث من خلال هذا الباب بدراسة واقع البنية التحتية للمدارس الحكومية الفلسطينية من عدة جوانب أهمها:

١. موقع المدرسة:

لـــم تـــراع في عملية اختيار المدارس الحكومية الفلسطينية سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة الأساليب العلمية في اختيار موقع المدرسة، وذلك من ناحية تحديد مواقع الجذب الطلابي خاصة التجمعات السكانية في الريف الفلسطيني، فقد كانت عملية اختيار موقع المدرسة تخضع لعملية توفر الأرض اللازمة للبـــناء بغض النظر عن موقعها ومساحة البناء المقدمة للبناء المدرسي، وهذه من المشاكل التي واجهتها المدارس الفلسطينية في عهد الاحتلال الإسرائيلي.[2]

---

[1] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠.

[2] – وزارة التربية والتعليم: **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**، كانون ثاني، ٢٠٠١م ، ص٤.

ولكن بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لصلاحيات التعليم، فقد حاولت وزارة التربية والتعليم أن تنـــتهج أســـلوبا علمياً في اختيار موقع المدرسة، فقامت بإنشاء الخريطة المدرسية وذلك من اجل معرفة مناطق الجذب الطلابي والمناطق المحرومة من أي نوع من المدارس.[1]

وهـــذا يعنـــي بشكل عام بأن موقع المدارس الفلسطينية الحكومية خاصة في الضفة الغربية غير مناســـب تقريباً، حيث أن عدد كبير من هذه المدارس بعيدة بالنسبة لقطاع كبير من الطلاب الذين يريدون الالـــتحاق بهـــا خاصـــة في الأرياف، حيث يعاني الطلبة الفلسطينيين في الأرياف من مشكلة عدم وجود مواصـــلات ووســـائل نقـــل تنقلهم إلى مدارسهم، كما أنه هناك سوء توزيع جغرافي للمدارس في المدن الفلســـطينية وكذلـــك القـــرى، حيث هناك تركيز للمدارس في مناطق دون أخرى حتى في نفس المدينة الواحدة، وكذلك الأمر بالنسبة للتجمعات السكانية في القرى.[2] *

ففي فلسطين يوجد (٦٨٤) تجمعاً سكانياً، منها (٦٤٢) تجمعاً في الضفة الغربية و (٤٢) تجمعاً في قطاع غزة، وتبين لنا الإحصاءات بان نسبة المدارس التي تتركز في المدن الرئيسة الفلسطينية تبلغ (٣%) من مجموع المدارس وما نسبته (٥١,٣%) في القرى و(١٠,٧%) في المخيمات، كما أنه هناك عدد كبير مـــن القرى الفلسطينية في الضفة الغربية لا يوجد فيها حين تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية مدارس من جميع المراحل الدراسية، أو عدم وجود الصفوف الثانوية العلمية وحتى الأدبية خاصة في القرى، وهذا ما كان سبباً في تدني عدد الطالبات للالتحاق بالدراسة خاصة في الفرع العلمي.[3]

ومـــن ناحية ثانية، فقد واجهت المدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية من مشكلة سوء الـــتوزيع الجغرافـــي للمدارس، حيث يقع عددا كبيرا منها في وسط بيئة غير مشجعة للدراسة والتعليم، حيث يحيط بها المشاغل والورش المهنية ومواقف السيارات وساحات بيع الخضار والشوارع الرئيسة حيـــث ضـــجيج السيارات في المدن، كذلك معاناة بعض هذه المدارس بمحاصرتها بالمباني السكنية من جمـــيع الجهـــات، كما أن هناك مدارس قريبة من المستوطنات الإسرائيلية التي لا تسلم من مضايقات المستوطنين اليهود.[4]

---

[1] – وزارة التربية والتعليم– الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي: **مؤشرات حول المباني المدرسية في المدارس الفلسطينية**، ١٩٩٦، ص١٧.

[2] – وزارة التربية والتعليم: **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**، كانون ثاني، ٢٠٠١، ص٤.

* – **أنظر الملحق رقم (٢٠)** : توزيع المدارس الحكومية الفلسطينية حسب المديرية والجنس للعام ١٩٩٨/١٩٩٩م.

[3] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤.

[4] – نفس المرجع ، ص ٥٤.

٢. أوضاع المباني المدرسية الحكومية:

لقد تركت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بصماتها على المدارس الفلسطينية، وهذا واضح في المباني المدرسية خاصة في مدارس مدينة القدس، حيث أنها تفتقر إلى الحد الأدنى والمقبول من متطلبات البناء المدرسي، فهناك عدداً من الصفوف والمباني المدرسية كانت مستأجرة ولم تصمم كبناء مدرسي، ومع ذلك تفتقر هذه الصفوف والمباني إلى الحد الأدنى من المتطلبات التعليمية، ومعظم الصفوف في مدارس مدينة القدس ضيقة المساحة كونها كانت مصممة أصلاً لغرض السكن وليس التدريس، أو هي بنايات قديمة ولم يتم صيانتها وذلك بسبب رفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي السماح بصيانتها وإعادة تأهيلها، والأهم من ذلك بأن جزءً من هذه المدارس آيلة للسقوط.[١]

٣. توزع المدارس الفلسطينية:

تعتبر معظم المدارس الحكومية الفلسطينية غير محددة لمرحلة دراسية أساسية أو ثانوية، ولكنها تضم كلا المرحلتين، فمن المعروف بأن تسمية المدارس الفلسطينية الثانوية تطلق على كل مدرسة يوجد بها صف ثانوي على الأقل من صفوف المرحلة الثانوية.

تصنف المدارس الفلسطينية حسب فترة الدوام، حيث منها المدارس التي تداوم على فترتين واحدة صباحية والأخرى مسائية وبإدارتين مستقلتين، وهنا تعتبران مدرستان في مبنى واحد، وهناك مدارس فلسطينية تداوم فترتين بإدارة واحدة أي أنه يوجد صف أو أكثر يداوم فترة مسائية وذلك يعود لأسباب الاكتظاظ الطلابي في الفترة الصباحية وعدم كفاية الغرف الدراسية اللازمة لاستيعاب الطلبة الملتحقين في المدرسة، وهنا تصنف هذه المدرسة على اعتبار أنها مدرسة واحدة، أما فيما يتعلق بملكية بناء المدارس فإنها متنوعة، فمنها ملكية حكومية ومنها ملكية لجنة معارف، ومنها ملكية للبلديات ومنها مدارس مستأجرة، ومنها المدارس المملوكة والمستأجرة في نفس الوقت بمعنى أن جزءً من مبنى المدرسة مستأجر والجزء الآخر مملوك.[٢]

أما من حيث تصنيف المدارس الفلسطينية من حيث نوع التعليم المقدم فيها، فمنها المدارس الأكاديمية والمدارس المهنية، وتصنف كذلك المدارس حسب جنس المدرسة حيث منها مدارس الذكور ومدارس الإناث والمدارس المختلطة، ومن هنا فان الجدول التالي يبين عدد المدارس في الضفة الغربية وقطاع غزة. **أنظر الجدول رقم (١٤)**

---

[١] – وزارة التربية والتعليم : **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**، كانون ثاني، ٢٠٠١، ص٤.

[٢] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي: **مؤشرات حول المباني المدرسية في المدارس الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨.

الجدول رقم (١٤)

تطور عدد المدارس الفلسطينية حسب المنطقة والجهة المشرفة لعدة سنوات

السنة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية			
	حكومة	وكالة	خاصة	حكومة	وكالة	خاصة	حكومة	وكالة	خاصة	المجموع
١٩٩١/١٩٩٠م	٨٣٦	٩٨	١٤٨	١٢٤	١٥٠	٦	٩٦٠	٢٤٨	١٥٤	١٣٦٢
١٩٩٦/١٩٩٥م	٩٢٧	٩٩	١٣٦	١٤٣	١٥٤	١١	١٠٧٠	٢٥٣	١٤٧	١٤٧٠
١٩٩٧/١٩٩٦م	٩٤٦	١٠٠	١٤٧	١٦٧	١٦١	١١	١١١٣	٢٦١	١٥٨	١٥٣٢
١٩٩٨/١٩٩٧م	٩٩٠	٩٨	١٥٦	١٨٥	١٦٧	١٥	١١٧٥	٢٦٥	١٧١	١٦١١
١٩٩٩/١٩٩٨م	١٠٣٠	٩٨	١٨٠	٢٠٠	١٦٧	١٦	١٢٣٠	٢٦٥	١٩٦	١٦٩١

المصـــدر:- دائــرة الإحصــاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٩/١٩٩٨م، رقم (٥). رام الله، فلسطين.

- دائــرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٧م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٨/١٩٩٧، رقم (٤). رام الله، فلسطين.
- دائــرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٧/١٩٩٦م، رقم (٣). رام الله، فلسطين.
- دائــرة الإحصــاء المركــزية ووزارة التربـية والتعليم، ١٩٩٥م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٦/١٩٩٥م، رقم (٢). رام الله، فلسطين.

فمــن خـــلال الجدول السابق فإننا نلاحظ بأن عدد المدارس الحكومية بدأ بالازدياد من حيث العــدد فــي عهــد السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى تطور التعلـيم فــي عهــد السلطة الوطنية الفلسطينية، ومدى اهتمامها بتطوير التعليم والعملية التربوية والتعليمية.

وإذا أردنـــا التعليق على الجدول من حيث تطور نسبة عدد المدارس الفلسطينية، فنلاحظ بأن عــدد المـــدارس بشكل عام قد ارتفع خلال الفترة السابقة بنسبة كبيرة خلال سنوات قليلة، فنلاحظ أنهـــا بلغـــت (١٠٣٠) مدرسة حكومية خلال ثماني سنوات، كما زاد عدد المدارس الخاصة قليلاً، ولكـــن الملاحـــظ بأن عدد مدارس وكالة الغوث في المخيمات الفلسطينية بقي ثابتاً ولم يزداد بتاتاً وهذا ما وصل اليه الباحث من نتيجة وهي ان عدد مدارس وكالة الغوث لم يزداد وثابت منذ العام ١٩٥٠م.

وإذا أردنـــا أن نفســـر عملية الزيادة في عدد المدارس الفلسطينية بعيداً عن جهة الإشراف، فإننا نجد بأن هذه الزيادة تأتي من أربعة مصادر وهي:

١- المدارس الجديدة التي تم بناءها.

٢- المدارس الجديدة التي انفصلت عن نفس المبنى المدرسي.

٣- المـــدارس التـــي أصـــبحت تداوم فترتين بإدارتين مستقلتين، حيث كانت في السابق تعتبر مدرسة واحدة.

٤- المدارس الجديدة التي تم امتلاكها واستئجارها أي أنها مبنى قائم.

تـــتوزع المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩م علـــى خمسة عشر مديرية، حيث بلغت نســبة المـــدارس الحكوميـــة في الضفـــة الغربية تبلغ حوالي (٨٣,٧%) مـــن مجمـــوع المدارس الحكومية الفلسطينية، بينما تبلغ نسبة المدارس الحكومية الفلسطينية فـــي قطـــاع غزة حوالي (١٦,٣%)، وتتفاوت إعداد هذه المدارس ما بين مديرية وأخرى وذلك حسب حجم السكان فيها وهذا بالتالي يؤثر في أعداد الطلبة الملتحقين في المدارس.

٤. فترة دوام المدارس الحكومية الفلسطينية:

مـــن مظاهـــر المـــدارس الحكومية الفلسطينية في عهد الاحتلال الإسرائيلي أنها لم يتم تأسيسها وبـــناؤها علـــى أســـس تربوية محددة، من حيث المواصفات المتعلقة بمساحات الغرف الصفية وغير الصـــفية، وكذلك البنية التحتية المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وغيرها من الأمور التي تبنى عليها المـــدارس من ناحية تربوية في جميع دول العالم، علماً بأن هذه المدارس كانت تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببنائها من أموال دافعي الضرائب الفلسطينيين.(١)

ولكـــن بعـــد أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية التعليم الفلسطيني وأولتها إلى وزارة التربـــية والتعلـــيم، فقـــد بدأت بالعمل على وضع المواصفات التربوية للبناء المدرسي، حيث بدأ بناء المـــدارس ضـــمن هـــذه المواصفات، ولكن مع ذلك تبقى هناك بعض القيود التي تحد من عملية البناء المدرســـي ضـــمن هذه المواصفات والمعايير ومنها مساحة الأراضي التي يتم توفيرها من اجل البناء فوقها وكذلك موقع الأرض، وحجم التمويل المتوفر لذلك وغيرها من القيود.(٢)

ولا بد لنا هنا من التعرف على عملية تطور عدد الأبنية المدرسية الحكومية وطرق استغلال هذه الأبنية وهذه ما سيقوم الباحث بإظهاره من خلال الجدول التالي:

---

١ - وزارة التربية والتعليم : **برنامج دعم التعليم الفلسطيني**، كانون ثاني، ٢٠٠١م، ص٤.

٢ - وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي : **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥.

الجدول رقم (١٥) [١]

تطور عدد الأبنية المدرسية الحكومية حسب المرحلة وطرق استغلال البناء للأعوام ١٩٩٥/١٩٩٦م - ١٩٩٨/١٩٩٩م

طرق استغلال البناء	١٩٩٥/١٩٩٦م		١٩٩٦/١٩٩٧م		١٩٩٧/١٩٩٨م		١٩٩٨/١٩٩٩م		
	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي	أساسي	ثانوي	مجموع
مدارس فترة واحدة	٦٠٤	٢٧٢	٥٨١	٣٠١	٦٧٥	٣٦٧	٥٨٧	٣٦١	٩٤٨
فترتين جزئياً	٢٣	١١	١٤	٥	٨	٤	١٠	٦	١٦
فترتين بإدارتين	٦٨	١٢	٨٥	٢١	٥٣	٨	٢١٤	٥٢	٢٦٦
مجموع عدد الأبنية	٦٩٥	٢٩٥	٦٨٠	٣٢٧	٧٣٦	٣٧٩	٧٠٤	٣٩٣	١٠٩٧
مجموع عدد المدارس	٧٦٣	٣٠٧	٧٦٦	٣٤٧	٧٨٨	٣٨٧	٨١١	٤١٩	١٢٣٠

وبعد أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات التربية والتعليم وأولتها إلى وزارة التربية والتعليم، فقد ازدادت عملية بناء المدارس الجديدة، وإعادة إعمار وصيانة المدارس القائمة التي عانت ما عانته في زمن الاحتلال الإسرائيلي، كما قامت بعملية تشطيب وإتمام المدارس القائمة في طور البناء فيما يتعلق بالغرف الدراسية والوحدات الصحية وكذلك الحال بالنسبة للمرافق المدرسية، والجدير بالذكر أنه قد ساهم في حركة بناء المدارس الفلسطينية الممولين من مختلف الدول العربية والغربية وكذلك المنظمات الدولية والإنسانية، بالإضافة إلى المساهمات الكبيرة لوزارة التربية والتعليم ومديريات التربية في مختلف المحافظات الفلسطينية.[٢]

وتبين لنا الإحصاءات التربوية في وزارة التربية والتعليم بان عدد المدارس التي تم بناؤها خلال الأربع سنوات الأولى بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لصلاحيات التعليم الفلسطيني بلغ

---

١ - المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٨م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٨ /١٩٩٩م، رقم (٥). رام الله، فلسطين.

- دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٧م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٧/١٩٩٨م، رقم (٤). رام الله، فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٦/١٩٩٧م، رقم (٣). رام الله، فلسطين.
- دائرة الإحصاء المركزية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٥م، **الكتاب الإحصائي التربوي السنوي**، ١٩٩٥/١٩٩٦م، رقم (٢). رام الله، فلسطين.

٢ - وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨.

(٧٠) مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث منها (٣٦) مدرسة في الضفة الغربية، و(٣٤) مدرسة في قطاع غزة.[١]

ومن جهة أخرى فقد قامت وزارة التربية والتعليم بإضافة (١٥٩٨) غرفة صفية جديدة في المدارس الفلسطينية بما فيها الغرف الصفية للمدارس الجديدة، كما تم تشطيب (٢٣٣) غرفة صفية، وبناء (١٤٩) وحدة صحية في المدارس، حيث بلغت قيمة جميع أعمال وزارة التربية والتعليم السابقة الذكر حوالي (٦٥,٢) مليون دولار، بلغ نصيب الضفة الغربية منها (٢٩%).[٢]

د. ملكية بناء المدارس الحكومية الفلسطينية:

من خلال الإطلاع على أوضاع المدارس الفلسطينية في عهد الاحتلال الإسرائيلي، حيث كانت لا تتوافق وتتلاءم وأعداد الطلبة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يريدون الالتحاق بها، فقد اضطرت الجهات المسؤولة من أجل توفير المدارس والغرف الصفية اللازمة لتوفيرها للطلبة من أجل التعليم فيها إلى استئجار بعض المباني والغرف وتحويلها إلى مدارس وغرف دراسية.

فمن هنا تتنوع ملكية بناء المدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة، فمنها ما هو ملكاً للحكومة أو ملك للبلدية أو ملك للجنة المعارف أو لجمعيات، وهناك مدارس مستأجرة بأجور رمزية منذ سنوات طويلة، فهي أما مستأجرة من وكالة الغوث أو من القطاع الخاص أو من البلديات، كما أنه يوجد جزء مملوك من المدارس الحكومية للحكومة وجزءٌ آخر مستأجر وتتم هذه العملية عن طريق استئجار غرف وضمها إلى المدرسة المملوكة، وترجع هذه العملية بصعوباتها إلى زمن الاحتلال الإسرائيلي الذي استولى على التعليم الفلسطيني بعد احتلاله للضفة الغربية عام ١٩٦٧م، حيث لم تقم ببناء المدارس اللازمة والملائمة لأعداد الطلبة الفلسطينيين ومنع الأهالي من القيام بعملية بناء المدارس والغرف الدراسية إلا بعد موافقتها.[٣]

ومن أجل توضيح الصورة أكثر، فلا بد لنا من عرض بعض الإحصاءات المتعلقة بملكية بناء المدارس الحكومية الفلسطينية، حيث الجدول التالي يبين توزيع المدارس الحكومية الفلسطينية حسب نوع الملكية للسنوات الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧م – ١٩٩٨/١٩٩٩م.

---

١ – المرجع نفسه، ص ٥٨.

٢ – المرجع نفسه، ص ٥٨.

٣ – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي: **مؤشرات حول المباني المدرسية في المدارس الفلسطينية**، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨.

الجدول رقم (١٦)

توزيع المدارس الحكومية الفلسطينية حسب نوع الملكية والمنطقة للسنوات الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧م – ١٩٩٨/١٩٩٩م

المنطقة	١٩٩٦/١٩٩٧م			١٩٩٧/١٩٩٨م			١٩٩٨/١٩٩٩م		
	ملك	مستأجر	ملك ومستأجر	ملك	مستأجر	ملك ومستأجر	ملك	مستأجر	ملك ومستأجر
الضفة الغربية	٧٩٠	١١٠	٤٦	٧٨٦	١١٨	٨٦	٨٤٧	١١٩	٦٤
قطاع غزة	١٦٧	٠	٠	١٨٥	٠	٠	١٩٤	٠	١
المجموع	٩٥٧	١١٠	٤٦	٩٧١	١١٨	٨٦	١٠٤٦	١١٩	٦٥

المصدر: وزارة التربية والتعليم، قاعدة البيانات التربوية – الإدارة العامة للأبنية والمشاريع.

ومن خلال الجدول نلاحظ بأن المدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية معظمها ملك للحكومة، حيث أن نسبتها تبلغ (٨٣,٥%) من مجموع المدارس في الضفة الغربية للعام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧م، بينما في قطاع غزة فان الإحصاءات التربوية تشير إلى أن جميع المدارس الحكومية في قطاع غزة هي مملوكة للحكومة ولا يوجد أية مدرسة حكومية مستأجرة أو ملك ومستأجر.

ولكن نلاحظ من خلال جدول بأن عدد المدارس الحكومية الفلسطينية المملوكة في الضفة الغربية قد انخفض عددها نوعا ما بمعدل أربعة مدارس وأصبحت نسبتها (٧٩,٤%) من مجموع المدارس الحكومية في الضفة الغربية في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨م، وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على ارتفاع نسبة التحاق الطلبة الفلسطينيين بالمدارس والعملية التعليمية، وهذا ما جعل وزارة التربية والتعليم أن تقوم بتوفير المدارس اللازمة لهم عن طريق استئجار بعض المباني وتحويلها إلى مدارس حيث زادت نسبة المدارس المستأجرة في نفس العام بنسبة ثماني مدارس، ولكن في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩م زاد عدد المدارس الحكومية المملوكة حيث أصبح عددها (٨٤٧) مدرسة أي أصبحت (٨٢,٢%) من مجوع المدارس الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية، وقد جاءت هذه النسبة من خلال قيام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ببناء عدد من المدارس الجديدة في مختلف المحافظات الفلسطينية.

ذ. المرافق المدرسية:

لا بـد وأن يكون في كل مدرسة مرفق تابعة لها كي تكتمل العملية التربوية والتعليمية بها، ومن المفـروض أن تـتوافر في كل مدرسة من المدارس الفلسطينية هذه المرافق، ولكن واجهت المدارس الحكومـية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلةً كبيرة زمن الاحتلال الإسرائيلي، تكمن في عـدم توفـر المرافق المدرسية الأساسية والضرورية، فإذا كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تقوم أصـلاً بتوفير المباني المدرسية اللازمة للطلبة الفلسطينيين، فكيف كان بها أن توفر المرافق المدرسية، وهذا ليس بغريب على سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وعندما تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غـزة في العام ١٩٩٤م، وجدت المدارس الحكومية الفلسطينية بشكل عام تفتقر للمرافق المدرسية، ولا تـتوافر فـيها أي نـوع من أنواع المرافق المدرسية الحيوية التي تتمثل في غرف المكتبات المدرسية وغـرف المختـبرات وغـرف التدبير المنزلي وغرف مختبرات الحاسوب وغرف الإدارة والمعلمين وكذلك غرف المقاصف.(١)

مـن الواضـح والمعـروف بأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم يكن لديها أدنى اهتمام بتزويد المـدارس الفلسـطينية بـأي نوع من المرافق المدرسية خاصة على صعيد المكتبات، فلم يتم الاهتمام بالمكتـبات المدرسية إلا بعد أن تسلمت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية صلاحيات التعليم الفلسطيني، حيـث قامـت قـدر الإمكـان بتوفيرها في المدارس الفلسطينية وتطويرها وتفعيلها، فلم تكن سلطات الاحـتلال الإسرائيلي تسمح باقتناء أي كتاب في المكتبة المدرسية إلا بعد موافقة السلطات الإسرائيلية علـيه، وهـذا على العكس تماماً في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية حيث تقوم الإدارة العامة للتقنيات الـتربوية بدعـم المكتبات المدرسية بالكتب، حيث تقوم بالتعميم على المدارس عن الكتب الجديدة التي ترتأي فيها فائدة كي تقوم المدارس بشرائها ووضعها في المكتبة المدرسية.(٢)

ومـن أهـم الخطـوات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فيما يتعلق بالمختبرات والمكتـبات المدرسية، أنها حاولت وقامت باتخاذ خطوات عديدة من أجل تفعيل استخدامهما، حيث أنها كانـت غـير مفعلة وغير نشطة ولم يتم استخدامهما بشكل جيد وفعال في زمن الاحتلال الإسرائيلي، وهـذا مـا حاولت وزارة التربية والتعليم أن تتجاوزه نظراً لأهميته، وذلك من خلال إعطاء المعلمين

---

١ - وزارة التربية والتعليم - الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجـز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠.

٢ - نفس المرجع ، ص ٦٠.

حصــص مــن بيــن حصصهم التدريسية الأسبوعية من أجل العمل في المكتبة المدرسية والمختبرات المدرسية وعددها ستة حصص أسبوعية وكذلك تفريغ معلم متخصص في المختبرات.[1]

ر. حجم المدارس الحكومية الفلسطينية:

هناك العديد من العوامل التي تعلب دوراً كبيراً في تحديد حجم المدرسة من حيث عدد الطلاب الملتحقيــن بهــا، وهذه العوامل تنطبق على جميع المدارس في جميع دول العالم ومن ضمنها المدارس الفلســطينية فــي الضــفة الغربــية وقطاع غزة، وأهم ما يميز المسيرة التربوية الفلسطينية والمدارس الفلســطينية أنها خضعت للعديد من الإدارات التربوية ابتداء بالعهد العثماني فالانتداب البريطاني والعهد الأردني ووكالة الغوث الدولية، ومروراً بالاحتلال الإسرائيلي وانتهاءً بالسلطة الوطنية الفلسطينية والله أعلم ما بعد ذلك.

ومــن هــنا فلا بد من التعرف على أهم العوامل التي أثرت في حجم المدارس الفلسطينية وعدد الطلــبة الملتحقيــن بهــا، حيث أول هذه العوامل موقع المدرسة ومدى قربها أو بعدها عن التجمعات الســكانية ذات الكثافة العالية، فمن المعروف بأن حجم المدارس عادة يكون في المناطق الريفية صغير وقلــيل العــدد وكذلــك الأمر في المناطق النائية، وقد يزداد ويكبر حجم المدرسة إذا كانت في مناطق ريفــية ذات جذب سكاني حيث توافر الخدمات والمواصلات ووسائل النقل وغيرها من الأمور التي قد تلعب دور كبير في زيادة حجم المدرسة.[2]

أمــا فــي المــدن فمــن الطبيعي أنها بسبب التجمع السكاني والكثافة السكانية العالية فإن حجم المــدارس الفلســطينية يكــون كبير، وكذلك في المخيمات حيث الكثافة السكانية العالية، وهذا أكثر ما يظهــر في مدارس قطاع غزة، حيث تمتاز فيها المدارس بالحجم الكبير من حيث عدد الطلبة الملتحقين بها أو من حيث عدد المرافق التعليمية وغير التعليمية التابعة لها وعدد المعلمين الذين يدرسون فيها.[3]

وأهــم ما يميز الريف الفلسطيني في الضفة الغربية انه يتكون من عدد كبير من القرى المختلفة الحجــم والعــدد والمتــناثرة فــي جميع الاتجاهات، وتتميز كذلك بقلة وصغر عدد سكانها كونها قرى صــغيرة الحجــم، وهناك القرى الفلسطينية الصغيرة جداً والتي قد تكون نائية حيث يعصب الوصول إليها بسبب عدم توفر الخدمات والشوارع ووسائل النقل وهذا كله بفعل الاحتلال الإسرائيلي، ومن هنا

---

[1] – نفس المرجع ، ص ٦٠.

[2] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢.

[3] – نفس المرجع ، ص ٦٢.

فقـد اضـطرت وزارة التربيـة والتعليم الفلسطينية بعد تسلمها صلاحيات التعليم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بناء مدارس صغيرة في هذه القرى من اجل توفير التعليم الأساسي لأبناء هذه القرى.(١)

ومما لا شك فيه بان المدارس كبيرة الحجم في الضفة الغربية والتي عدد طلابها كبير تتواجد في المدن الفلسطينية كونها ذات كثافة سكانية عالية، وكونها مدارس كبيرة الحجم فإن هذا يمنحها امتيازات عديـدة أولهـا توفـر الكادر التعليمي المؤهل المدرب، كما تتوافر فيها الوسائل التعليمية والمختبرات والمكتـبات المدرسـية والمـرافق المدرسـية والخدماتـية كونها مناطق جذب للطلاب، حيث أن هذه المدارس تحظى بالاهتمام والرعاية الخاصة من قبل المؤسسات التعليمية.(٢)

ز. الطلبة الفلسطينيين والشعب المدرسية:

أن من أهم الأهداف العامة لوزارة التربية والتعليم ضمن خطتها الخمسية، توفير فرص الالتحاق بالتعلـيم لجميع الطلبة الفلسطينيين في سن التعليم الأساسي، حيث اتخذت الوزارة خطوات عديدة لرفع معدل الالتحاق في المرحلة الأساسية، بحيث أصبح التعليم الأساسي إلزامياً ومجانياً.(٣)

ومـن خـلال دراسـتنا التاريخية للسياسة التربوية التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية تجاه التعليم الفلسـطيني فـي الضـفة الغربية كان لها الأثر الكبير في تقليل نسبة الالتحاق بالتعليم، وهذا من أحد المشاكل التي ورثتها السلطة الوطنية الفلسطينية من السلطات الإسرائيلية عند تسلمها صلاحيات التعليم الفلسطيني، وما كان عليها أن تقوم بحل لهذه القضية.

ومنذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة التربية والتعليم في العام ١٩٩٤م، فقد عملت على تفادي هذه الظاهرة وعملت بكل طاقاتها وجهدها من أجل زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم خاصة في مـرحلة التعليم الأساسي، وقد استطاعت وزارة التربية والتعليم أن تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المجال، وهـذا مـا سـيتم توضـيحه وإثباته من خلال أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم خلال السنوات الدراسية المختلفة.

---

١ – نفس المرجع ، ص ٦٢.

٢ – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجـز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢.

٣ – وزارة التربية والتعليم: **واقع التعليم في فلسطين – نظرة مستقبلية**. الإدارة العامة للتخطيط والدراسات والتطوير التربوي، إعداد سائدة عفونة، ١٩٩٧م، ص٨.

فقــد تــم توفــير التعلــيم لجميع الأجيال والأفواج التعليمية الجديدة من الطلبة الفلسطينيين سواء الــزيادة الــناتجة عــن الزيادة الطبيعية أو الزيادة الناتجة عن عودة آلاف المواطنين الفلسطينيين من الخــارج إلى الوطن بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن هنا فقد رفعت وزارة التربية والتعليم الفلســطينية شــعار التعليم للجميع، وتوفير فرص الالتحاق بالتعليم لجميع الفلسطينيين لمن هم في سن التعلــيم، وكذلك العمل على تقليل نسب التسرب من المدارس إلى أدنى نسبة ممكنة خاصة في المرحلة الأساسية.(١)

ومــن المعــروف بأنــه يوجــد في فلسطين ثلاث سلطات تتقاسم الإشراف على التعليم بما فيها اســتيعاب الطلبة في سن التعليم، وهذا في مختلف المراحل الدراسية في المدارس الحكومية والخاصة والمــدارس الــتابعة لوكالــة الغوث الدولية، ومن الطبيعي أن تتفاوت نسب وأعداد الطلبة بين مدارس القطاعــات الــثلاثة، حيث أن القطاع الحكومي بمدارسه يستوعب الحجم الأكبر من الطلبة الفلسطينيين فــي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتليها المدارس التابعة لوكالة الغوث حيث تستوعب عدداً لا بأس به مــن الطلــبة الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة، وتستوعب مدارس القطاع الخاص خاصة في المدن الفلســطينية عــدد مــن الطلــبة، ومن هنا فلا بد لنا من معرفة تطور أعداد الطلبة على مدار سنوات مختلفة، وهذا ما سيثبت لنا مدى تطور المسيرة التربوية الفلسطيني في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية ومدى نجاحها في توفير فرص التعليم لجميع الطلبة الفلسطينيين لمن هم في سن التعليم.(٢) *

وممــا لا شــك فــيه ومــن خلال اهتمام وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بمدى تطوير المسيرة الــتربوية الفلســطينية، فقــد شــجعت القطاع التعليمي الفلسطيني الخاص وقدمت له جميع التسهيلات الــتربوية، وتسهيل عملية التراخيص اللازمة لذلك من اجل تجهيز المدارس اللازمة للطلبة الفلسطينيين للالــتحاق بهــا، حيــث أن القطــاع الخاص يلعب دور هام وبارزا في تحمل جزء من أعباء التعليم الفلســطيني فــي الضــفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس المحتلة الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

ومــن أجــل إبراز مدى مساهمة كل جهة من جهات الإشراف على التعليم الفلسطيني في العملية الــتربوية الفلســطينية، فســوف قــوم الباحــث بإدراج الجدول التالي الذي يبين نسب مساهمة جهات الإشراف على التعليم الفلسطيني في العملية التربوية الفلسطينية.

---

١ – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣.

٢ – المصدر السابق، ص ٦٣.

* – **أنظر الملحق رقم (٢١)**: تطور عدد الطلبة الفلسطينيين في التعليم العام حسب السلطة المشرفة لسنوات مختلفة.

الجدول رقم (١٧)

نسبة عدد الطلبة الفلسطينيين حسب جهة الإشراف والمنطقة في العام ١٩٩٨/١٩٩٩م

المنطقة	حكومة %	وكالة %	خاصة %	المجموع
الضفة الغربية	٧٩,٤	١٠,٧	٩,٩	١٠٠
قطاع غزة	٥٠,١	٤٨,٦	١,٣	١٠٠

المصــدر: وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤.

ومــن خلال الجدول نلاحظ بان القطاع الحكومي الفلسطيني في الضفة الغربية يتحمل عبئاً كبــيراً من العملية التربوية الفلسطينية، حيث تبلغ نسبة الطلبة الفلسطينيين في المدارس الحكومية فــي مــدارس الضفة الغربية حوالي (٧٩,٤%) من مجموع الطلبة، أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة الطلــبة الملتحقيــن بالمدارس الحكومية الفلسطينية حوالي (٥٠,١%) من مجموع الطلبة أي تقريبا نصــف عدد الطلبة في القطاع، فيما تتحمل مدارس وكالة الغوث الدولية في قطاع غزة حوالي (٤٨,٨%) مــن مجموع طلبة قطاع غزة، بينما نسبة طلبة مدارس وكالة الغوث في الضفة الغربية فهــي نوعاً ما قليلة حيث تبلغ تقريباً (١٠,٧%) من مجموع الطلبة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وأقــل جهــة إشــراف علــى التعليم الفلسطيني تتحمله في قطاع غزة والضفة الغربية فهي قطاع المــدارس الخاصة حيث بلغت نسبة طلبتها من مجموع الطلبة في الضفة الغربية حوالي (٩,٩%) وفي قطاع غزة بلغت حوالي (١,٣%) من مجموع طلبة قطاع غزة.

غ. ظاهرة التسرب في المدارس الفلسطينية:

تعتــبر ظاهــرة التسرب من أخطر الأمور التربوية التي تواجه المسيرة التربوية والتعليمية الفلســطينية على مدار السنوات الطويلة خاصة في عهد الاحتلال الإسرائيلي البغيض، لذلك تولي الــوزارة اهتماماً خاصاً لدراسة ومتابعة هذه الظاهرة سنوياً لمعرفة العوامل والأسباب التي تؤدي للتســرب لــتقديم الحلول الوقائية والعلاجية للحد منها [1]، حيث قامت بالتعاون مع خبراء في هذا المجــال لعمل دراسات شاملة لجميع جوانب هذه الظاهرة للوقوف على العوامل المسببة للتسرب، ووضع الخطــط العلاجــية الكفــيلة بالحد منها بالتعاون مع المجتمع المحلي والوزارات الفلسطينية الأخرى ذات

[1] – وزارة التربــية والتعلــيم : **إنجازات الإدارة العامة للتعليم العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م**. الإدارة العامة للتعليم العام، ٢٠٠٣م ، ص٢.

العلاقــة في هذا المجال[1]، ومن هنا فقد تبنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مجموعة من السياسات التي تهدف إلى خفض معدلات التسرب للذكور والإناث على حد سواء، خاصة في الصفوف العليا من خـــلال نشـــر الوعـــي لمضار الزواج المبكر للإناث، حيث انخفضت نسبة التسرب لكلا الجنسين في المدارس الفلسطينية بنسب تصل إلى النصف أو تزيد للصفوف العليا.[2]

كمـــا أن عملـــية التســـرب من المدارس تعتبر عملية إهدار تربوي كبيرة جداً في جميع نواحي الحياة المختلفة خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها وأهمها:[3]

١- تزيد من مشكلة البطالة والأمية في المجتمع الفلسطيني.

٢- تضعف من البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد.

٣- تزيد من حجم المشاكل الاجتماعية مثل الانحراف.

٤- تؤدي إلى الجهل وعملية التخلف.

٥- تعمل على زيادة فرص الزواج المبكر عند الإناث.

ومن المعروف بأن ظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية موجودة ومنتشرة في جميع المراحل التعليمـــية وفـــي كافـــة المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث في الضفة الغربية وقطاع غـــزة، كمـــا أنهـــا منتشرة في جميع المناطق الفلسطينية وبين الطلبة ذكوراً وإناثاً [4]، وكما هو ثابت تـــربوياً بأن نسبة التسرب في المدارس الفلسطينية تنخفض في المرحلة الأساسية الدنيا وترتفع تدريجياً في المرحل التعليمية العليا وتصل أعلى نسبة لها من الصف العاشر الأساسي وأعلى.[5]

فقـــد حـــدد التربويـيـــن مفهوم المتسرب من المدارس الفلسطينية بأنه الطالب الذي ترك المدرسة نهائياً خلال العام الدراسي ولم ينتقل إلى مدرسة أخرى.[6]

---

١ – وزارة التربية والتعليم: **واقع التعليم في فلسطين – نظرة مستقبلية**، مرجع سبق ذكره ، ص١٢.

٢ – وزارة التربـــية والتعليم: **تطور التعليم في المدارس الحكومية في فلسطين "١٩٩٤/١٩٩٥م- ٢٠٠١/٢٠٠٢م" مؤشرات تربوية مختارة**. الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، ٢٠٠٣م. ص٤.

٣ – وزارة التربية والتعليم: **دراسة ميدانية لظاهرة تسرب الطلبة للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م بداية من الفترة ٢٠٠١/٩/١ – ٢٠٠٢/٩/١م الأسباب، النسب، التوزيع الجغرافي، النتائج**. إعداد سعاد القدومي وعلي أبو زيد، ٢٠٠٣م ، ص٤.

٤ – **جريدة مسيرة التربية**: العدد ٦، ١٩٩٧، ص٤.

٥ – وزارة التربية والتعليم : **التعليم للجميع خلال مرحلتين – التقرير الوطني الفلسطيني**. مرجع سبق ذكره ، ص٦٦.

٦ – علـــي حسن حبايب : **ظاهرة التسرب في شمال الضفة الغربية**، وقائع المؤتمر الرابع ظاهرة التسرب وانعكاساتها على الشعب الفلسطيني ١٠-١٩٩٥/٧/١١م، ص٢٠.

أمـــا فيما يتعلق بظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية فإنه يوجد هناك العديد من العوامل التي أدت وســاعدت فـــي ذلــك، حيـــث أنها في معظم الأحيان تفاعلت مع بعضها البعض وأدت في نهاية المطـــاف إلـــى اتخـــاذ الطالب أو الطالبة قراراً بتركه للمدرسة وبالتالي تسربه، ويمكن إرجاع عوامل التسرب في المدارس الفلسطينية إلى عدة أسباب أهمها:(١)

١- أسباب **اقتصادية** تتمثل بالفقر والحاجة إلى تأمين لقمة العيش.
٢- **عدم توفر فرص** عمل للخريجين وتدني الدخل للموظف.
٣- عوامل **اجتماعية** تتمثل في العادات والتقاليد والمشاكل الأسرية.
٤- عوامل **تربوية** تتمثل في ضعف الطالب وتأخره ورسوبه المتكرر.
٥- عوامل **نفسية** تتمثل في القلق والاضطراب وفقدان القدرة على الاعتماد على الذات.
٦- **عدم الرغبة في الدراسة.**
٧- عوامل **سياسية** تتمثل في الاعتقال ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
٨- عوامـــل تـــتعلق **بالواقع التعليمي** في المدارس الفلسطينية كالبيئة التعليمية التي تتمثل في سوء المعاملة والممارسات الخاطئة من قبل الإدارة والمعلمين تجاه الطلبة.

ومن هنا فان وزارة التربية والتعليم الفلسطينية قامت باتخاذ العديد من الخطوات الإجرائية التي تساهم في الحد من ظاهرة التسرب، ومن أهم هذه الخطوات:(٢)

١- فتح صفوف عليا جديدة في الكثير من مدارس القرى والأماكن النائية.
٢- فتح مدارس للبدو الرحل على شكل كرفانات أو خيم.
٣- فتح مدارس جديدة للمرحلة الدراسية الأولى في التجمعات السكانية القليلة العدد.
٤- التعاون مع وزارة العمل لتطبيق التعليم المهني التقني في المدارس.
٥- تدريـــب وتأهـــيل العديـــد مـــن الأسرى والمحررين من سجون الاحتلال في مدارسها الصناعية.
٦- إعـــداد نشرات وتوزيعها على المديريات والوزارات المختلفة تتعلق بالتسرب لمتابعة العمل للحد منها.(١)

---

١ – عـــبدالله ســـلامة: **تســـرب طلبة المدارس الحكومية ووكالة الغوث في محافظة رام الله وأسبابه من وجهة نظر المعلمين والمتسربين في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٥م**. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بير زيت، فلسطين ، ١٩٩٧م ، ص٥٥.

٢ – وزارة التربية والتعليم: **دراسة ميدانية لظاهرة تسرب الطلبة للعام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢م بداية من الفترة ١/٩/٢٠٠١ – ١/٩/٢٠٠٢م** الأسباب، النسب، التوزيع الجغرافي، النتائج، مرجع سبق ذكره ، ص١٢.

ومـــن أجـــل توضـــيح الصورة أكثر فيما يتعلق بظاهرة التسرب من المدارس الفلسطينية، يمكن الرجوع للملحق رقم (٢٢ ب) في الملاحق للإطلاع على بعض الإحصاءات والأرقام التربوية المتعلقة بالتسرب في المدارس الفلسطينية. *

فتوضح لنا هذه الإحصاءات بأن معدلات تسرب الطلبة الفلسطينيين في المدارس الفلسطينية تتجه فـــي نســـبها المـــئوية إلـــى الانخفاض المطرد، حيث بلغت نسبة التسرب الخاصة بالطلبة الفلسطينيين الذكـــور والإنـــاث فـــي التعلـــيم العام ككل (٢,٩%) في العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤م، وذلك منذ أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية التعليم وأولتها إلى وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، حيث انفضـــت نســـبة التســـرب من المدارس الفلسطينية بعد ذلك إلى(٢,٢%) لدى الذكور و (٢,٠%) لدى الإنـــاث في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧م، وهذا يعني بان نسبة التسرب قد انخفضت بعد تسلم وزارة التربـــية والتعليم لصلاحيات التعليم في المدارس الفلسطينية بين الذكور بنسبة (٠,٧%) وهذا ما يعادل (٢٨٨٣) طالـــباً، بيـــنما انخفضت نسبة التسرب بين الإناث بنسبة (٠,٩%) وهذا ما يعادل (٣٦٠٨) طالبة.[٢]

وفـــيما يـــتعلق بـــالمدارس الحكومـــية الفلسطينية، فان معدلات التسرب منها قد شهدت انخفاضا مطـــرداً بعـــد تســـلم السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية لصلاحيات التعليم الفلســـطيني، ويـــرجع السبب في انخفاض نسب التسرب إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في المجالات التالية:[٣]

١- تحسين البيئة المدرسية الفلسطينية.
٢- تجويد وتحسين العملية التعليمية والتربوية.
٣- إدخـــال نظـــام الإرشـــاد الـــتربوي إلـــى المدارس الفلسطينية الذي فقدته زمن الاحتلال الإسرائيلي.
٤- تشكيل مجالس الآباء في المدارس.
٥- توسيع برامج التعليم المساند.

---

[١] – جريدة مسيرة التربية، العدد ٣٠، ٢٠٠٠، ص١١.

* أنظر الملحق رقم (٢٢ أ، ٢٢ ب) : شكل يبين نسب التسرب من المدارس الفلسطينية في سنوات مختلفة.

[٢] – وزارة التربية والتعليم – الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي: **موجـــز لمسيرة التعليم الفلسطيني في القرن العشرين**، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩.

[٣] – نفس المرجع ، ص ٧٠.

٦-نشـــر الوعـــي بين السكان الفلسطينيين بخطورة عملية التسرب من المدارس خاصة في المرحلة الأساسية الأولى.

ومن جهة أخرى فإن النشاط الذي قامت به المؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية فيما يــتعلق بتوعـية السـكان الفلسطينيين ولفت انتباههم إلى خطورة المشاكل التي تنتج عن عملية تسرب الطلـبة مــن المدارس خاصة فيما يتعلق بالزواج المبكر للبنات، وعمل الأطفال وغيرها من القضايا، حيث أن جميع هذه النشاطات قد ساهمت مساهمة فعالة وبناءة في تخفيض نسب ومعدلات التسرب من المدارس الفلسطينية.[١]

أمـــا فيما يتعلق بالمدارس الحكومية الفلسطينية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم إشرافاً مباشـــراً، فإنها قد عانت من ظاهرة التسرب زمن الاحتلال الإسرائيلي، ولكنها أخذت بالانخفاض سنة بعـد سـنة عـندما تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية صلاحيات التعليم الفلسطيني، فقد انخفضت نسبة التســرب مــن (٢,٥%) فــي العـام الدراســي ١٩٩٥/١٩٩٦م إلى (١,٨%) في العــام الدراســي ٢٠٠٠/٢٠٠١م.[٢]

وبعـد استعراض هذه الجداول الإحصائية بنسبها التربوية المتعلقة بظاهرة التسرب من المدارس الحكومـية وغير الحكومية الفلسطينية، وبعد أن أثبتنا مدى انخفاض نسب التسرب فيها في عهد السلطة الوطنـية الفلســطينية بعـد تسلمها لصلاحيات التعليم الفلسطيني من سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي ســاهمت بدورهـــا مساهمة كبيرة جد في تسرب طلبة المدارس الفلسطينية، فان الحد منها والتقليل من نســبها بين الطلبة وفي المدارس الفلسطينية يعتبر من اكبر الإنجازات الهامة التي حققتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية خلال فترة قصيرة لم تتجاوز الأربع سنوات من تسلمها لمسؤولية التعليم الفلسطيني العام.

ونهايـــةً لا يسع الباحث إلا القول بأن صورة التربية الفلسطينية سواءً في مناطق الشتات العربية أو فــي فلســطين هـــي أكثر تشوها باعتبارها امتداداً للتربية العربية من ناحية عدم توفر نظام تعليمي خـــاص بالفلسطينيين في الشتات وخضوعهم لأنظمة التعليم في المناطق التي يعيشون فيها، ومن ناحية ثانـــية بسبب سياسة التجهيل التي انتهجتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال، والتي

---

١ - نفس المرجع ، ص ٧٠.

٢ - **جريدة مسيرة التربية** : العدد ٣٥، ص١٢، ٢٠٠٣م.

أرادتها كالعملية التعليمية في إسرائيل حيث تعاني من القصور والتخلف[1]، حيث لم تكن عملية تعليمية خاصة بالفلسطينيين الذين بقوا تحت سيطرتها عام ١٩٤٨م وذلك بسبب إخضاع الإنسان العربي الفلسطيني للأنظمة التعليمية الإسرائيلية حيث سخرت المناهج لخدمة الأهداف الصهيونية.[2]

فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧م أصبح التعليم الفلسطيني العام في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سيطرتها، وأصبح يرتبط بأهداف التعليم وفلسفته في كل من الأردن ومصر نظراً لارتباط الأردن ومصر بالضفة الغربية وقطاع غزة [3]، ومن هنا بدأ التعليم الفلسطيني يواجه الصعوبات والمشاكل التي أدت بطبيعة الحال إلى تراجع التعليم، حيث أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تقم يوماً بتطوير العملية التربوية الفلسطينية، بل على العكس من ذلك وضعت المصاعب والعراقيل أمام تطوره، وبقي التعليم الفلسطيني يعاني ما يعانيه من مصاعب ومتاعب منذ العام ١٩٦٧م إلى أن تم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م التي جاءت نتيجة للاتفاقيات التي وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو.

وما أود الإشارة له هنا إلى أن فلسفة التربية الفلسطينية التي انبثقت عن نصوص وثيقة الاستقلال لدولة فلسطين تساهم في تكوين الإنسان الفلسطيني واضح الهوية والقادر على العطاء والإنتاج وإعداد المواطن الصالح وحماية الأرض والحضارة والتراث القومي.[4]

ومن هنا فقد كانت أول خطوة اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التعليم الفلسطيني تسلم صلاحيات التعليم من السلطات الإسرائيلية، هو تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية التي أوكلت إليها مسؤولية التعليم الفلسطيني، ومن هنا فقد تفاجأت وزارة التربية والتعليم بالحال الذي وجدت عليه العملية التربوية الفلسطينية، فقد ورثت من سلطات الاحتلال الإسرائيلي جهازاً تربوياً شبه مدمر حيث حال المدارس يرثى له، والاكتظاظ في المدارس والشعب، وعدم توفي المدارس اللازمة للطلبة في بعض المناطق، وارتفاع نسب التسرب من المدارس وعدم تأهيل وتدريب المعلمين الفلسطينيين الذين يعملون في المدارس الفلسطينية، والأهم من ذلك المناهج التعليمية المختلفة في

---

[1] – وزارة التربية والتعليم: **تقرير حول التعليم عند العرب في إسرائيل، الإدارة العامة للتعليم العام.** إعداد سعاد القدومي، ١٩٩٨م، ص١.

[2] – صلاح الصوباني: **إشكالية التربية العربية ومشروطات البقاء والتقدم في الألفية الثالثة (نشرة)**، ص١.

[3] – علي حبايب، أحمد فهيم جبر: **واقع التعليم الثانوي في الأرض المحتل.** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٩٣م، ص٢.

[4] – فاروق حمدي الفرا: **مهمات التعليم الثانوي المطلوب وأهدافه وبنيته** – ورقة عمل مقدمة لورشة العمل "نحو رؤية مستقبلية لمناهج التعليم الفلسطيني في المرحلة الثانوية"، القدس ٢٧-١١/٣٠/١٩٩٣م، ص٥.

الضفة الغربية عنها في قطاع غزة والتحريف والتغيير والمنع والتبديل بما يتلاءم وسياسة الاحتلال الإسرائيلي، وغيرها من الإرث التربوي المرير.

ومن هنا بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بوضع الخطط واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى تطوير العملية التعليمية بكافة عناصرها، حيث بداية تم إنشاء وزارة التربية والتعليم التي أصبحت هي المسؤولة عن تسيير هذه العملية، وتكونت من العديد الإدارات العامة التي تولت كل إدارة عامة الإشراف على جزء من العملية التربوية، ومن هنا تم زيادة عدد مديريات التربية والتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعملت على بناء وزيادة عدد المدارس الجديدة وخاصة في المناطق التي كانت بحاجة ماسة لها في الوقت الذي حرمت منها زمن الاحتلال الإسرائيلي.

كما عملت على صيانة المدارس القائمة وتوفير المرافق المدرسية اللازمة لمعظم المدارس الفلسطينية، وتطوير العملية التربوية من خلال توفير المختبرات العملية ومختبرات الكمبيوتر اللازمة للمدارس، وزيادة عدد المعلمين التي تحتاجها العملية التربوية، والأهم من ذلك تأهيل وتدريب المعلمين الفلسطينيين الذين حرموا دائماً من رفع مستواهم الأكاديمي والمهني طوال سنوات الاحتلال، ولا ننسى قيامها بتوحيد المناهج التي تدرس في المدارس الفلسطينية في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قامت بعمل منهاج فلسطيني جديد نابع من البيئة والشعب والأعراف والمطالب التي تتلاءم وتتوافق مع إرادة الشعب الفلسطيني، وغيرها من الأمور والإجراءات والإنجازات التي حققتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والتي أدت في نهايتها إلى تطوير العملية التربوية الفلسطينية ومع ذلك فما زالت العملية التعليمية الفلسطينية بمدارسها وطلبتها ومعلميها تتعرض يومياً للعديد من الإجراءات التعسفية والإرهابية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خاصة في ظل انتفاضة الأقصى المباركة، **ومن ضمن هذه الإجراءات:**

١) إغلاق (٩) [١] مدارس وتعطيل (١١٢٥) مدرسة عن دوامها لفترات متفاوتة.[٢]

٢) قصف (٢٨٢) مدرسة في مختلف المناطق وتخريب محتويات (٤٩) مدرسة أخرى.[٣]

---

١ - www.islamonline.net **التعليم الفلسطيني يقاوم الاحتلال**، مها عبد الهادي، ٢٠٠٢/٢/٤م.

٢ - وزارة التربية والتعليم العالي: **الإنتهاكات الإسرائيلية لقطاع التربية والتعليم العالي في ظل إنتفاضة الأقصى من ٢٠٠٠/٩/٢٨م - ٢٠٠٣/٦/٣٠م**. الإدارة العامة للتخطيط التربوي، ٢٠٠٣م، ص٥.

٣ - Ministry of Education & Higher Education : The Effect of Israeli Occupation on the Palestinian Education From (٢٨/٩/٢٠٠٠ -- ٢٥/٩/٢٠٠٤) , International & Public Relations , ٢٠٠٤ , p٢.

٣) تحويــل (٤٣) مدرســة فلســطينية إلــى ثكــنات عسكرية إسرائيلية ومعتقلات في الضفة الغربية.[١]

٤) معاناة الطلبة والمعلمين الفلسطينيين واعتقالهم على الحواجز الإسرائيلية.[٢]

٥) تعطيل الدراسة والامتحانات وتعطيل تنفيذ المشاريع والبرامج التربوية.[٣]

ومــا زالــت العملية التعليمية والتربوية الفلسطينية تتعرض للهدر الكبير[٤] بسبب الوقت الضائع والغــياب المســتمر للمعلميــن الفلســطينيين بســبب سياسة الاحتلال الصهيوني المتمثلة في الحواجز الإغلاقات والجدار العنصري الفاصل[٥]، والله أعلم إلى متى ستبقى. *

سابعاً: المناهج في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية:

يرجع الاهتمام لوضع منهاج فلسطيني للتعليم العام الفلسطيني من تقرير مصيره التربوي، وبالتالي فقد كانت المناهج طوال سنوات مضت تحت إشراف دولي قام بتصميم مناهجها لخدمة مجتمعاتها وفي ضوء فلسفتها كالأردن ومصر، واستمر هذا الحال حتى قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م.[٦]

فقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية اهتماما خاصاً بالمنهاج الذي أدى بنهاية الأمر إلى إشراك منظمة اليونسكو في محاولة جادة لبناء منهاج وطني فلسطيني، فبدأت الفكرة بالتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة اليونسكو بفكرة إنشاء وتأسيس مركزاً

---

١ – نفس المرجع ، ص٥.

٢ – www.pnic.gov.ps مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: **أثر الاحتلال الإسرائيلي على التعليم الفلسطيني ٢٨/٩/٢٠٠٠م – ٢٠٠٤/١/١٦م.**

٣ – وزارة التربــية والتعليم: **العملية التعليمية في ظل انتفاضة الأقصى خلال الفترة ٢٩/٩/٢٠٠٠م ولغاية ١٣/١/٢٠٠٢م**، إعداد لجنة الطوارئ، ص١٢.

٤ – www.١٠١days.org **التعليم في فلسطين أولوية الأولويات**، إبراهيم سعيد، ٢٠٠٤/٥/١٣م.

٥ – Ministry of Education & Higher Education : Expansion & Annexation Wall and its impact on The Educational , , International & Public Relations , ٢٠٠٤ , p٣.

* – **أنظر الملحق رقم (٢٣)** : مجموعة صور تبين الممارسات الارهابية القمعية تجاه المدارس والطلبة الفلسطينيين.

٦ – إبراهيم أبو لغد: **المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام: الخطة الشاملة**. مركز تطوير المناهج الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص١١.

لتطوير المناهج الفلسطينية عبر توصية تبنتها ندوة التعليم الأساسي الفلسطيني والتي عُقدت في اليونسكو في عام ١٩٩٠م، ومتابعة للاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منظمة اليونسكو مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بوضع خطة شاملة لمناهج التعليم الفلسطيني.[١]

وبالتالي يمكن اعتبار تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بوزاراتها المختلفة بما فيها وزارة التربية والتعليم منعطفاً تاريخياً هاماً يتعلق بالمناهج بشكل خاص وبالتعليم بشكل عام، فقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بالرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، بتوقيع اتفاقية تعاون مع اليونسكو / منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ممثلة بمديرها العام في العام ١٩٩٣م، وافقت اليونسكو بموجب هذه الاتفاقية على تقديم العون والمساعدة في مجالات تخصصها – التربية والثقافة والعلوم – للشعب الفلسطيني.[٢]

كما تبع هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى بين وزير التربيــة والتعليم الفلسطيني ومنظمة اليونسكو، تم بموجبــها تأسيــس مركــز المناهــج الفلسطينية في ١٩٩٥/١٠/١م، بناءً على خطة عمل معتمدة (Plan Of Operation)[٣]، والذي صدر عنه الخطة الشاملة لتطوير المناهج الفلسطينية وبعض الدراسات الأولية لتقييم مواضيع المناهج المختلفة.[٤]

أ. معالم المنهاج الفلسطيني الجديد ومبررات وجوده:

لا يختلف اثنان على أن الشعب العربي الفلسطيني حُرم منذ سنوات طويلة من تقرير مصيره التربوي، وتقلبت عليه عدة إدارات ورسمت ووضعت مناهجاً تخدم مصالحها وأهدافها، أو مصالح وأهداف الدول التي صدرت فيها المناهج التربوية وطبقت على الفلسطينيين، ومن هنا بدأ الاهتمام بوضع منهاج فلسطيني للتعليم العام منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في العام ١٩٩٤م، خاصة أن المناهج القديمة كانت لا تتناسب ولا تتلاءم مع البيئة الوطنية الفلسطينية ولا مع أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني، فمن هنا وجب على الفلسطينيين أن يبدأوا بوضع منهاجاً فلسطينياً خاصاً بهم يلبي

---

١ – نفس المرجع ، ص٢٦.

٢ – نفس المرجع ، ص٢٦.

٣ – **أنظر الملحق رقم (٢٤)** : نص إتفاقية التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمة اليونسكو لتأسيس مركز المناهج الفلسطينية.

٤ – خولة صبري شخشير: مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٣م ، ص٦.

بطموحاتهم واحتياجاتهم(١)، وبالتالي فإن أهم جانب إيجابي شملته خطة المناهج الفلسطينية والأساسية، هو تركيزها على الإنسان الفلسطيني ونقله من التبعية والتشتت إلى الريادة والإنتاجية، وتكوينه وتربيته لإعادة التكوين الوطني، ومن هنا فقد ركّز المنهاج الفلسطيني على أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الوطني، والبعد الديني، والبعد القومي، والبعد الدولي.

ب. المنطلقات الأساسية للمنهاج الفلسطيني الجديد :

انطلاقا من هوية وأصالة وخصوصية الشعب الفلسطيني، فإن المنهاج الفلسطيني في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ينطلق من عدة منطلقات أساسية، يستطيع المنهاج أن يترجمها ويطورها إلى واقع ملموس، وهذه المنطلقات هي:

١. البعد الوطني:

لا شك بأن هذا البعد له أهمية كبيرة في الحقيقة القائمة والثابتة، والتي ساهمت بقدر كبير في الحفاظ على هوية الشعب الفلسطيني في فترة الصراع من أجل البقاء، على أنه شعب ينتمي إلى بقعة جغرافية من الأرض هي **(فلسطين)** لها خصوصية حضارية وثقافية وجغرافية، ومن هنا فقد طوّر الشعب العربي الفلسطيني ثقافته ونمط حياته، التي مكّنته من التفاعل الخلاّق مع حضارات وثقافات العالم القديمة والحديثة، حيث كان لالتقاء الرسالات السماوية الثلاث في فلسطين وما أنتجت من قيم وتراث وأنماط معيشية وعمرانية متنوعة، أثراً بارزاً في تشكيل الأبعاد الإنسانية المتميزة للشعب الفلسطيني. إن معرفة هذا البعد للهوية الوطنية الفلسطينية يشكل أساسا يعزز فيه الديمقراطية والتعددية والتنوع في أنماط الحياة، ويعكس كذلك القدرة الفلسطينية على إمكانية التعايش المتبادل.(٢)

٢. البعد القومي:

تتميز الهوية الوطنية الفلسطينية بثبات جذورها في أرض فلسطين، وتزداد تنوعاً وعمقاً بتفاعلها الثقافي مع ما ينمو ويتطور في البيئة الجغرافية المحيطة بها، فقد تلاقت الديانات السماوية الثلاث في فلسطين، وانتشرت وتفاعلت مع ثقافات وحضارات متعددة على أرض فلسطين، ومن أهم

---

١ – وزارة التربية والتعليم: **الخطة الخمسية التطويرية التربوية الأولى ٢٠٠١/٢٠٠٥م – موجز توضيحي**، د.ن، د.م ، د.س ، ص١.

٢ – إبراهيم أبو لغد: **المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام: الخطة الشاملة**. مركز تطوير المناهج الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص٦١.

هذه الثقافات الثقافة العربية الإسلامية التي أصبحت أساساً صلباً ثابتاً يعزز ويطور الانتماء الفلسطيني ويوسع جذوره العربية، وانتشار اللغة العربية والدين الإسلامي حيث أصبح الانتماء العربي والإسلامي يشكل جزءً أساسياً من جذور الهوية الوطنية الفلسطينية، وبذلك انضم الشعب العربي الفلسطيني إلى ركب حضارة واسعة أكدت أن الشعب الفلسطيني جزءً من الأمة العربية، وأن فلسطين جزءً من الوطن العربي، وذلك عبر الميثاق الوطني الفلسطيني، وإعلان الاستقلال الفلسطيني*.[١]

٣. البعد الدولي:

تفاعلت فلسطين وشعبها مع بقية أجزاء العالم تفاعلاً كبيراً منذ القدم، حيث حفّز هذا التفاعل كثيراً من الشعوب ولأكثر من سبب للقدوم والتفاعل مع الشعب والأرض الفلسطينية، فقد جاء الأوربيون وتركوا بصماتهم وأدواتهم وآثارهم، وأزداد هذا التفاعل في العصور الحديثة، عندما جاءت الهجرات الأوروبية المختلفة بدوافع مختلفة، سواءً كانت دوافع دينية أو تجارية أو عسكرية، ومن هنا فقد أصبح العالم مألوفاً للشعب الفلسطيني فتعلم لغاته وعاداته وتقاليده، ومن ناحية أخرى فقد هاجر العديد من أبناء الشعب العربي الفلسطيني لأجزاء كبيرة من العالم، وتفاعلوا مع سكانها في العلم والتجارة وأمور شتى، كما أن ما تعرض له الشعب الفلسطيني من نكبات، أدى ذلك إلى إيجاد بعد دولي للشعب الفلسطيني، فقد تأثر سلباً وإيجاباً بما يحدث داخل فلسطين أو خارجها، كما أنه يتفاعل معها.[٢]

ج. الأسس العامة للمناهج الفلسطينية:

منذ أن تم تأسيس وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وتم توقيع الإتفاقية مع منظمة اليونسكو، فقد عملت الوزارة ومركز تطوير المناهج الفلسطينية على بناء مناهج فلسطينية موحدة في جناحي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، فمع بداية العام الدراسي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م، بدأت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتطبيق المنهاج الفلسطيني الجديد والموحد لطلبة الصف الأول والسادس الأساسيين، في مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي من المفترض أن تنتهي في العام ٢٠٠٧م.[٣]

---

* - انظر **الملحق رقم (٢٥)** : نص وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين.

١- إبراهيم أبو لغد : **المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام: الخطة الشاملة**. مركز تطوير المناهج الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص٦٢.

٢ - نفس المرجع ، ص٦٣.

٣- نداء أبو عواد : مرجع سبق ذكره ، ص٤٦.

ومن هنا، فإن الأسس العامة للمناهج الفلسطينية تستقى جذورها من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، وتستمد مبادئها من تراثه ودينه وقيمه وعاداته وتقاليده، ومن وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين ١٩٨٨م[١]، ومن طموح الشعب الفلسطيني تجاه المستقبل، ومن دور التربية في المحافظة على هذا المجتمع، ومن الأسس التي تساهم في ازدهاره وتقدمه ورفاهيته.[٢]

ومن أهم الأسس والمبادئ التي قام عليها بناء المناهج الفلسطينية:

١. الأسس الفكرية والوطنية:

من أهم الأسس الفكرية والوطنية التي قام عليها المنهاج الفلسطيني الجديد في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، تعزيز الإيمان بالله سبحانه وتعالى، والإنتماء لفلسطين واحترام الإنسان وتعزيز الثقافة الإسلامية، واحترام الآخرين في ظل ثقافتنا وحضارتنا، كما أن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وينتمي إلى العالم الإسلامي ويتفاعل مع قضاياه بشكل إيجابي، كما أن فلسطين هي وطن الفلسطينيين وأن فلسطين دولة ديمقراطية محبة للسلام العادل، تؤمن بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان وغيرها من المبادئ الوطنية والفكرية.[٣]

٢. الأسس الاجتماعية:

من المبادئ التي يرتكز عليها الأساس الاجتماعي للمنهاج الفلسطيني الجديد، التمسك بالقيم الاجتماعية والدينية والعمل على سيادة القانون، واحترام الحريات الفردية والجماعية والعدل الاجتماعي والمساواة، وتعزيز فرص تعليم متكافئة لجميع الفلسطينيين، والتطوير المستمر للمناهج الفلسطينية بما يتناسب واحتياجات المجتمع وسوق العمل، كذلك مشاركة المواطنين في العملية التربوية من خلال المؤسسات التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمحافظة على الأسرة وحسن رعايتها.[٤]

---

١ - أنظر **الملحق رقم (٢٥)** : نص وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين.

٢- وزارة التربية والتعليم : **خطة المنهاج الفلسطيني الأول – مركز تطوير المناهج**. مطبعة المعارف، القدس ، فلسطينن ، ١٩٩٩م ، ص٥.

٣- مازن أحمد رابعة : **تحليل وتقويم مقرر اللغة العربية للصف الأول الأساسي في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين وأعضاء لجنة تأليف المقرر**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، ٢٠٠٣، ص٧٢.

٤ – وزارة التربية والتعليم : **نافذة على التعليم في فلسطين** . مرجع سبق ذكره ، ص١٩.

٣. الأسس المعرفية:

لقد ركّز المنهاج الفلسطيني الجديد على تكوين المواطن الفلسطيني، الذي يتبنى في جوهره وسلوكه العقيدة الإسلامية، ويلتزم باللغة العربية في التعبير عن الذات والاتصال بالآخرين، ويعمل على تنمية رصيده الثقافي والتكنولوجي وصقل طاقاته الإبداعية، ويقدر على الاختيار الحر لمهنة المستقبل ويحافظ على البيئة الطبيعية لفلسطين ومواردها، ويتفهم محيطه الاجتماعي، ويتفاعل معه بمختلف مظاهره، ويستخدم التفكير الناقد، ويقدر على مواجهة متطلبات العمل ويعتمد على النفس.[١]

٤. الأسس النفسية:

راعى المنهاج الفلسطيني الجديد حاجات المتعلم وميوله، وشجعه على الاعتماد على النفس، مع ضرورة ترسيخ قواعد الخبرة الشاملة في بناء الشخصية، فقد تمثل هذا الأساس في الاعتزاز بهويته الوطنية وعروبته وإسلامه، والاعتزاز بوطنه فلسطين وبلغته العربية وتراثه الوطني من أجل تطوير حاضره ومستقبله، والتفاعل مع أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجدوا والتمسك بحقوق المواطنة وتحمل المسؤولية الملقاة عليه.[٢]

ثامناً: مبادئ السياسة التربوية للمناهج الفلسطينية:

لا بد وأن يكون لكل منهاج تربوي في أية دولة بالعالم سياسة تربوية تتفق وتتوافق مع السياسة التربوية التي ترسمها الجهات المسؤولة عن التعليم فيها، ومن هنا فإن السياسة التربوية للمناهج الفلسطينية تتفق مبادئها مع السياسة التربوية لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، حيث أهم المبادئ السياسية التربوية الفلسطينية للمناهج الفلسطينية هي:[٣]

أ. أخذ القيم من التراث العربي والإسلامي والإنساني.
ب. تطوير شخصية المواطن وتعزيز قدراته على الإبداع والحوار والنقد الإيجابي.
ج. التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية.
د. إعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل والمساواة والديمقراطية.
ه. اعتبار الطالب محور العملية التعليمية التعلمية.

---

[١] – رائد فريحات: دراسة تحليلية تقويمية لكتابي العلوم المقررين للصفين السابع والثامن الأساسيين في فلسطين. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، ٢٠٠٥م، ص٧٠.

[٢] – وزارة التربية والتعليم : نافذة على التعليم في فلسطين : مرجع سبق ذكره، ص١٩.

[٣]– وزارة التربية والتعليم : السلطة الوطنية الفلسطينية : خطة المنهاج الفلسطيني الأول. مرجع سبق ذكره ، ص١١.

و. مساهمة العملية التربوية في مسيرة البلاد العامة بما تقتضيه من كفاءات ومهارات قادرة على الإيفاء بما تستوجبه التنمية الشاملة.

ز. بناء المناهج بحيث تراعى ترسيخ الديمقراطية في المدارس لتساعد المعلمين والطلبة على إنجاز المهمات والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

ح. مشاركة المعلمين والطلبة وأولياء الأمور في وضع السياسات التربوية وتطبيقها.

أ. تضمين المنهاج الفلسطيني تاريخ فلسطين وهويتها:

إن القارئ والمطلع على محتويات المنهاج الفلسطيني الجديد ومضامينه، يلاحظ بشكل واضح بأنه يوجد هناك تغطية جيدة لفلسطين وتاريخها وهويتها، والتي غالباً ما يتم تغطية كل ما له علاقة بفلسطين بشكل متسلسل ومتراكم في المواضيع والسنوات المختلفة، فعندما قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بعمل أول منهاج جديد للصف الأول والسادس الأساسيين، فقد أدرجت ضمن وحداته التعليمية وحدات خاصة بتاريخ فلسطين وهويتها وتراثها، وذلك في مبحث التربية المدنية واللغة العربية في نصوص القراءة والمحفوظات.

وقد قامت بتخصيص كتاب التاريخ للصف السادس الأساسي للتاريخ الإسلامي، وهذا يعتبر دليل واضح على مدى أهمية تضمين المنهاج الفلسطيني الجديد للقضايا الوطنية والإسلامية والعربية، خاصة ما يتعلق بتاريخ فلسطين[1]، وهذا بالتأكيد ما حرمت منه المناهج التي تم اعتمادها سابقاً للتدريس في المدارس الفلسطينية، من عهد الانتداب البريطاني حتى مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، فنحن لاحظنا في فصول سابقة، كيف قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعملية منع وحذف وشطب وتعديل كل ما له علاقة بفلسطين وتاريخها وهويتها.

ب. مدى ملاءمة المنهاج الفلسطيني للتقدم التكنولوجي:

يجب أن يكون كل منهاج تعليمي في أية دولة في العالم ملائم ومتوافق مع التقدم التكنولوجي، أو يكون قابلاً للتطوير ليتوافق مع هذا التقدم، وهذا بالتأكيد ما فقده المنهاج الذي اعتمد سابقاً للتدريس في المدارس الفلسطينية، خاصة أن السلطات الإسرائيلية لم تكن معنية ولا بأي شكل من الأشكال أن يكون المنهاج عاملاً مساعداً للشعب الفلسطيني في التقدم والتطور، فهل يا ترى عندما وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية المنهاج الفلسطيني الأول، ضمنته قضايا التقدم التكنولوجي، وجعلت منه منهاجاً ملائما للتقدم التكنولوجي.

---

١ - خولة شخشير صبري : مرجع سبق ذكره ، ص٦٧.

إن المطلع على مواد المنهاج الفلسطيني الجديد ومحتوياته، يلاحظ بأن وزارة التربية والتعليم قامت بإدخال مواضيع جديدة للمنهاج لم تكن موجودة من قبل، وهو موضوع (التكنولوجيا) كمادة أساسية تدرس للطلبة في المدارس الفلسطينية، وقامت بتعزيز نشاط تعليم الحاسوب، بحيث أصبحت معظم المدارس الفلسطينية تحتوى على مختبرات حواسيب، وأخذت بربطها بشبكة الإنترنت، وهذا ما يساعد المعلمين والطلبة على مواكبة التقدم التكنولوجي.[1]

ج. تضمين المنهاج الفلسطيني للمواطنة والقيم والتوجهات العامة:

إن الجديد في المنهاج الفلسطيني الجديد هو إدخال مبحث التربية الوطنية، الذي خصص وحدات للمفاهيم والمؤسسات الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والقانونية، كما أنه تضمن مبحث للتربية المدنية، حيث احتوى على العديد من الوحدات الخاصة بالأسرة وتكوينها والمجتمع والمؤسسات المجتمعية والمدنية، حيث أن هذه المواضيع وغيرها التي إشتملها المنهاج الفلسطيني الجديد، يؤدي بطبيعة الحال إلى تربية الفلسطينيين تربية وطنية ومدنية واجتماعية تجاه دولتهم ومجتمعهم وأسرهم.[2]

د. آلية تنفيذ المنهاج الفلسطيني وتطويره:

تسعى السياسة التربوية في كل دولة عند وضع منهاجاً تعليمياً لنظامها التربوي على أسس هامة ومتعددة، ومن هذه الأسس ما يكون مرتبط بالاحتياجات العامة للمجتمع، ومنها ما هو مرتبط بفلسفة الدولة وأهدافها، ومنها ما هو مرتبط بتنمية القوى البشرية، كي تلبى الحاجات الخاصة بالعمالة والاقتصاد وغيرها من القضايا الهامة، فمن هنا يصبح أمراً طبيعياً أن يكون هناك ترابطاً وتداخلاً كبيراً بين قطاع التعليم العام والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها من القطاعات، حيث أن كل من هذه القطاعات لابد وأن يساهم بأي شكل من الأشكال في عملية تنمية وتوجيه أنشطة التعليم العام من خلال المناهج التعليمية المستخدمة.[3]

فمن هنا كانت عملية إنتاج المنهاج الفلسطيني الجديد، تتطلب تعاوناً وثيقاً بين عدة جهات ومؤسسات فلسطينية تستطيع أن تساهم في عملية بناء المنهاج، وأن تتفاعل مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية منذ بداية المرحلة الأولى، وهى مرحلة التخطيط لتطوير وتأسيس المنهاج التعليمي الأول،

١- نداء أبو عواد : مرجع سبق ذكره ، ص٤٧.

٢- خولة صبري شخشير : مرجع سبق ذكره ، ص٦٧.

٣ – عبد الحكيم أبو جاموس : **المناهج الفلسطينية** . مجلة الطريق ، مجلة نصف شهرية ، العدد ٢٧ ، ٢٠٠٤م، رام الله ، فلسطين ، ص١٤.

ليستمر هذا التعاون حتى بعد إنتاجه ليتمثل في عملية تطويره وتعديله[1]، وكذلك ما بين وزارة التربية والتعليم ومركز المناهج الفلسطينية، حيث أن إنتاج المنهاج الفلسطيني يمر في مراحل عمل بين الوزارة ومركز المنهاج.

فكل جهة من هذه الجهات تمد وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بالمعلومات الكافية، التي تتعلق مثلاً بتدريب الكوادر البشرية، التي تقوم بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع الفلسطيني، ومن ناحية أخرى فإن ارتباط المنهاج الفلسطيني بما يتطلبه من ضرورات تنمية المجتمع من كفاءة بشرية متخصصة، فإنه يؤكد على ضرورة التزام واستخدام التخطيط التربوي، وذلك عن طريق إدراك كامل وجيد لخطة التنمية البشرية الشاملة، التي تضعها أجهزة التخطيط في الدولة.[2]

ومن أجل إنتاج وتأسيس المنهاج التعليمي الذي يتناسب وطموحات الشعب الفلسطيني، فقد تم تشكيل هيئة عليا للمنهاج الفلسطيني الجديد، تشمل الدوائر والوزارات التي تتأثر وتؤثر بشكل مباشر بالعملية التعليمية والتربوية، على أن يرأس هذه الهيئة وزير التربية والتعليم الفلسطيني، حيث أطلق على هذه الهيئة (**مجلس الدولة للمناهج**)، حيث تكونت من ممثلي الوزارات الفلسطينية التالية: [3]

- **وزارة التربية والتعليم.**
- **وزارة التخطيط والتعاون الدولي.**
- **وزارة الاقتصاد.**
- **وزارة المالية.**
- **وزارة التعليم العالي.**
- **وزارة الثقافة.**
- **وزارة العمل.**
- **وزارة الصناعة.**
- **وزارة الصحة.**

---

[1]- وزارة التربية والتعليم : **أربع سنوات على ميلاد وزارة التربية والتعليم – التعليم الفلسطيني الواقع والإنجازات ١٩٩٤ – ١٩٩٨م**. مرجع سبق ذكره ، ص٧.

[2]- ميرفت عوض : **تحرير المناهج الفلسطينية** . مقالة نشرت على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٧م. مقابلة مع مدير عام المناهج د. صلاح ياسين.

[3] – إبراهيم أبو لغد : **المنهاج الفلسطيني الأول للتعليم العام: الخطة الشاملة**. مركز تطوير المناهج الفلسطينية، مرجع سبق ذكره ، ص١١٨.

- **وزارة الزراعة.**
- **بحكم المنصب: ممثل للرئاسة.**
- **بحكم المنصب: رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أو من ينوب عنه.**

١. مجلس الدولة للمناهج:

بعد أن تم تأسيس وتشكيل مجلس الدولة للمناهج، فإن مهمته الرئيسة تمثلت في الإشراف المعنوي والفلسفي على عملية إنتاج وتطوير المنهاج الفلسطيني الأول، حيث أن مدة هذا المجلس هي خمس سنوات، ويجتمع مرتين في كل عام على الأقل.(١)

٢. لجنة التربية للمناهج:

وهى عبارة عن لجنة يشكلها وزير التربية والتعليم من كبار مسؤولي وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، تكمن مهمتها الأساسية الإشراف على عملية إنجاز وتصميم وتنفيذ المنهاج الفلسطيني الجديد، ومتابعة عملية تعديل وتطوير المنهاج.(٢)

٣.الإدارة العامة للمناهج :

وهى إحدى الإدارات التي تتكون منها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وهى إدارة فنية تتشكل من كبار العاملين في الوزارة والمتخصصين في كل ما يتعلق بإنتاج وتصميم وتطوير المناهج، حيث تقوم الوزارة بدعم وتطوير الإدارة العامة للمناهج، كي تتمكن من إنتاج المنهاج الفلسطيني الجديد.(٣)

٤. اللجنة الفنية العليا:

يعتبر مركز تطوير المناهج هو نفسه اللجنة الفنية العليا، وذلك من أجل الإشراف على وضع المقررات الدراسية والإدارات والوسائل التعليمية، وذلك للإسهام في اختيار المختصين الذين سبق لهم تنفيذ خطة المنهاج الفلسطيني الأول، وتشمل هذه اللجنة أربعة من مركز المناهج، وعضوين آخرين واحد من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والآخرون وزارة التعليم العالي، ويضاف لهم عشرة

---

١ - إبراهيم أبو لغد : **المنهاج الفلسطيني الأول (مركز المناهج) الخطة الشاملة**، رام الله، فلسطين، ١٩٩٦م، ص١١٨

٢ - نفس المرجع ، ص١١٩.

٣ -Ministry Of Education : Palestinian – Finnish Education Programmer (PALFEP). Ram Allah, Palestine. P٦.

أعضاء من المختصين في العلوم والآداب واللغات، وتكمن مهمة هذه اللجنة تسديد وإعطاء المشورة المعنية للمركز.[1]

٥. الفرق الفنية المتخصصة:

وهى الفرق التي تتكون من المختصين والأكاديميين والتربويين، الذين يتم اختيارهم وتوكل إليهم مهمة بناء المنهاج الفلسطيني حسب الخطوط العريضة، وتكون هذه الفرق متخصصة حسب المواضيع.

ذ. المؤشرات لتغيير المناهج القديمة:

عانت العملية التعليمية الفلسطينية وعلى مدار عهود طويلة من الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي، من محتوى المناهج التي كان يتم اعتمادها للتدريس في المدارس الفلسطينية، حيث أنها لم تكن لتتلاءم مع واقع الطلبة والبيئة الفلسطينية، وعندما جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤م، وتولت وزارة التربية والتعليم مهمة الإشراف على العملية التعليمية الفلسطينية بشكل كامل، فإن ذلك أعطى السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الفرصة التاريخية لأن تقوم ببناء منهاج فلسطيني بحت خاص بالفلسطينيين ويلبى احتياجات المجتمع الفلسطيني ويستجيب لطموحاته[2]، حيث أن هناك مؤشرات تستدعى عملية تغيير المنهاج الذي كان مطبقاً ومعتمداً من قبل أهمها:-

١. توحيد المناهج المستخدمة في مدارس فلسطين:

من الطبيعي والمفروض أن يكون التعليم في أي دولة موحد وواحد في مدارسها، وهذا ما لم يكن موجوداً في مدارس فلسطين، فقد عانى التعليم الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي من عام ١٩٦٧ – ١٩٩٤م وجود نظامين تعليميين، هما: النظام التعليمي الأردني في الضفة الغربية، والنظام التعليمي المصري في قطاع غزة، وهذا يعنى أن الطلبة الفلسطينيين كانوا يتلقون نوعين من التعليم بمواده التعليمية المختلفة، حيث أن لكل منهاج أنظمته التربوية الخاصة المنبثقة من أهدافه، ومن هنا

---

[1]- إبراهيم أبو لغد : **المنهاج الفلسطيني الأول (مركز المناهج) الخطة الشاملة**، مرجع سبق ذكره ، ص١٢١.

[2] -: مقالة "**المناهج الفلسطينية تسعى إلى بناء شخصية قادرة على المشاركة والتعاون**" **مجلة شجرة الأمل** . مجلة فصلية ، العدد الثالث، ٢٠٠٤م ، ص١٤.

جاء المنهاج الفلسطيني الجديد الذي كانت مهمته إنهاء ازدواجية المنهاج في المدارس الفلسطينية، لإنجاح عملية الدمج بين جناحي الوطني والوحدة التربوية.[١]

٢. ملاءمة المنهاج للواقع:

لقد كانت المناهج الأردنية والمصرية المعتمدة للتدريس في المدارس الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أقل ملاءمةً للواقع الفلسطيني بسبب تدخل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتعديل وحذف وشطب كل ما يتلاءم والواقع الفلسطيني، فقد كانت هذه المناهج لا تستجيب لمستقبل واقع الشتات الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، ولا تزود الطالب للتعلم والتأقلم مع بيئته، فمن هنا كان لابد للمنهاج الفلسطيني الجديد من مواكبة عصر المعرفة والمتغيرات التكنولوجية وكيفية التعامل معها، وكان لابد للمناهج الفلسطينية أن تساعد على ترابط المجتمع من أجل التنمية، والتعبير عن ثقافة الشعب الفلسطيني على أحسن وجه.

٣. ترسيخ القيم في المجتمع الفلسطيني:

لا بد أن لكل منهاج أن يساعد في ترسيخ القيم والمفاهيم الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا ما لم تحققه المناهج التي كانت تدرس سابقاً للطلبة الفلسطينيين، وعندما جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية، وأرادت وضع منهاج فلسطيني موحد، يساعد في ترسيخ القيم والاتجاهات التي تساعد في بناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، فكان ذلك يتطلب من وزارة التربية والتعليم ومركز المناهج الفلسطينية وضع منهاج فلسطيني تكمن مسؤوليته التربوية في القضايا التالية:[٢]

١. تربية الجيل الفلسطيني الجديد على القيم الوطنية والقومية والدينية والإنسانية الواحدة.
٢. نشر المعرفة الضرورية للمساهمة في عملية البناء والتنمية.
٣. تزويد الطلبة الفلسطينيين بالمهارات الضرورية المطلوبة.

٤. توفير التعليم الجيد:

إن توفير التعليم الجيد يتطلب توفير عدد من الشروط، حتى يكون تعليماً ناجحاً ومناسباً وجيداً، فمن هذه الشروط ما يتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية، ومنها ما يتعلق بالنظام التربوي نفسه،

---

[١]- وزارة التربية والتعليم : **نافذة على التعليم في فلسطين**. مرجع سبق ذكره ، ص١٩.
[٢]- نفس المرجع ، ص١٩.

كالمنهاج وطرق التدريس وكفاءات المعلمين وغيرها، وهذا ما عانى منه النظام التربوي الفلسطيني طوال سنوات سبقت مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية.

وبالتالي، فإن مستقبل الدولة الفلسطينية المستقبلية كان مرهون بنوعية النظام التربوي التعليمي، الذي تقدمه السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم ومركز تطوير المناهج الفلسطيني لأجيالها القادمة منذ البداية، من خلال التغيير في النظام التعليمي الفلسطيني السابق، حيث كان لابد له من فرض إجراء تغييرات ملاءمة لتحسين نوعية التعليم وأنظمته ومناهجه، لأنه على سبيل المثال تتطلب المتطلبات الاقتصادية الجديدة مستويات عالية من المهارات والتكوين، التي يوفرها المنهاج الفلسطيني الجديد الذي من أبرز خصائصه الجمع بين النظرية والتطبيق، وبين الثقافات العامة والمهنية والفنية، وبين العمل الفكري واليدوي وبين المدرسة والبيئة المحلية، وهذا ما خلت منه المناهج القديمة.[١]

٥. تحسين الأوضاع الاقتصادية:

يعتبر التعليم أداة أساسية هامة في عملية التنمية الشاملة لكل المجتمعات، وهذا ما يدركه الشعب الفلسطيني ويعرفه حق المعرفة، ويدرك أيضاً أن المناهج التعليمية هي أداة التعليم في تحقيق أهدافه، ومن هنا فكان لزاماً على الشعب العربي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، أن تقوم بعملية وإعداد منهاج فلسطيني يواكب ويرافق ارتفاع معدل النمو السكاني، بما يوظف القوى البشرية في الدولة التي تعتبر أداة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كي تقوم باستغلال الموارد المادية المتوفرة والمتاحة في فلسطين بما ينسجم وأولويات السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وخطتها الوطنية الهادفة إلى إعادة بناء الوطن وإعماره[٢]، ومن هنا فإني أتساءل، هل المناهج القديمة التي تم اعتمادها لتدرس لأبناء الشعب العربي الفلسطيني سابقاً، بنيت وصممت على هذا الأساس، بالتأكيد لا.

٦. مواكبة ارتفاع معدل النمو السكاني:

تسعى كل دولة لتوفير أعداد كافية من القوى القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منعه والقضاء عليه عندما سيطرت على الجهاز التربوي الفلسطيني، ومن هنا فقد أصبح أمراً ضرورياً وواجباً على السلطة

---

[١] – معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية : **السياسات التعليمية في فلسطين** . سلسلة اتجاهات السياسات رقم (٣) ، رام الله ، فلسطين ، ص٢.

[٢] – مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : **المنهاج الفلسطيني الجديد** . مقالة ، WWW. Pnic.gov.ps ٢٠٠٤/٥/٢٥م.

الوطنية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم الفلسطينية أن تتحمل مسؤولية إعدادها للمستقبل، من أجل مواجهة المشاكل الناتجة عن تزايد عدد السكان في فلسطين، فتشير الدراسات والمعطيات المتوفرة، أن الشريحة العمرية ما بين (٥-١٤) عاماً تمثل (٣٠%) من نسبة عدد السكان الفلسطينيين تقريباً، وهذا الأمر يحتاج إلى عملية بناء منهاج فلسطيني متكامل العناصر لتوفير مثل هذه القوى، كذلك فإن المنهاج الفلسطيني الجديد وأن يتم تصميمه وبناءه ليكون قادراً على إيجاد الحلول القادرة على مواجهة ارتفاع معدل النمو السكاني المتوقع.(١)

٧. التنمية والمنهاج:

عانت المناهج القديمة التي درست للطلبة الفلسطينيين سابقاً، بعدم قدرتها على إحداث التنمية والابتكار، وهذا كان له دورٌ كبيرٌ في تأخير الاقتصاد الوطني الفلسطيني وتنميته، فكان لا بد للسلطة الوطنية الفلسطينية من وضع منهاج وطني تربوي علمي فلسطيني، تستطيع من خلاله استثمار الموارد المتاحة، ومنهاجاً مبنى على العلم والتقنية، ليساعد في عملية إحداث النمو الاقتصادي للشعب العربي الفلسطيني، ويساعد في خروج هذا الشعب من النسيج الاقتصادي المدمر والنمو الهابط.(٢)

١- وزارة التربية والتعليم : **نافذة على التعليم في فلسطين**. مرجع سبق ذكره ، ص١٩.

٢ - وزارة التربية والتعليم : الإدارة العامة للمناهج التربوية : **خطة المنهاج الفلسطيني الأول**. مرجع سبق ذكره، ص ١٩.